

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في محافظة جنين

محمد عبدالله محمد القادي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440هـ - 2018م

النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في محافظة جنين

إعداد

محمد عبدالله محمد القادي

بكالوريوس - إدارة أعمال - الجامعة العربية الأمريكية - فلسطين

إشراف الأستاذ الدكتور: عامر مرعي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء مؤسسات من عمادة الدراسات العليا/ معهد التنمية المستدامة/ جامعة القدس

القدس - فلسطين

1440هـ - 2018م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

ماجستير في بناء المؤسسات والتنمية المستدامة

إجازة الرسالة

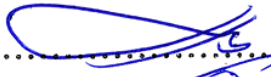
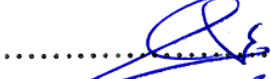
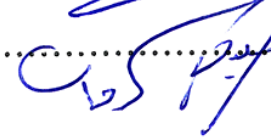
النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في محافظة جنين

إعداد: محمد عبدالله محمد القادي

الرقم الجامعي: 21612805

المشرف: الأستاذ الدكتور عامر مرعي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2018/10/28 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعهم:

- | | | |
|---|--------------------|--------------------------|
|التوقيع:  | رئيس لجنة المناقشة | 1 . أ. د. عامر مرعي |
|التوقيع:  | ممتحناً داخلياً | 2 . د. عبدالرحمن التميمي |
|التوقيع:  | ممتحناً خارجياً | 3 . د. صبحي سمحان |

القدس - فلسطين

1440 هـ - 2018 م

الإهداء

إلى والدي القدوة..... الذي رباني فأحسن تربيتي..... والذي زرع في حب العلم.....
وكان لي خير معلم أمدّ الله في عمره وحفظه من كل سوء.....

إلى أمي نبع الحنان..... نهرًا من الحب الدفاق ويا مرفأ الأمان.... وشلالاً من
الوجدان.... إلى أغلى من في الوجود..... التي استقي من ينبوع حبها... وسداد رأيها.....
وصدق دعائها.... أمد الله في عمرها.... ورزقها بر أولادها

إلى زوجتي العزيزة المحبة.... رفيقة دربي..... من ساندتني وخطت معي الخطوات...
وسهلت لي الصعاب..... وكانت لي خير معين..... وضحت من أجلي لتيسر لي سبل
الراحة والعمل....

إلى من ينبض قلبي بها إلى فلذة كبدي.....

أبنائي الأعزاء (جوليا & عبدالله)

إلى إخواني وأخواتي.... سر سعادتي..... رموز الرحمة وأسرار البركة..... وعنوان
الإيثار والوفاء

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

محمد عبدالله محمد القادي

الإقرار:

أقر أنا معد الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

الاسم: محمد عبدالله محمد القادي

التاريخ: 2018/10/28

الشكر والعرفان

إن خير ما أستهل به حمد المولى _ عز وجل _ فالحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وانطلاقاً من حديث المصطفى صل الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس". لذا لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أصحاب الفضل الذين أسهموا في انجاز هذا العمل المتواضع وإخراجه إلى حيز النور، وأخص بالذكر من سعدت بالتلمذ على يديه، لمن منحني من فكره الرشيد ورأيه السديد ما أعانني على انجاز الدراسة، والذي علمني أيضاً كيف يكون الإنسان موضوعياً متواضعاً حثيثاً في بحثه، منطلقاً في تفكيره، وصفات أخرى لا زلت في طور تعلمها إلى مشرفي الرائع الأستاذ الدكتور عامر مرعي.

وأتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور عبدالرحمن التميمي، والدكتور صبحي سمحان، لتوجيهاتهم الحكيمة، وتعديلاتهم القيمة، كما أشكر الأساتذة الأفاضل محكمي الاستبيان، على نصحتهم واقتراحاتهم. وأخيراً، أتوجه بكل مشاعر الحب والامتنان لكل من ساعدني وشجعني وشاركني ولو بالدعاء في انجاز هذا الجهد المتواضع.

والحمد لله رب العالمين

الباحث

محمد عبدالله محمد القادي

المصطلحات

النزاهة: هي مجموعة القيم والمبادئ ذات العلاقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، والالتزام بالسلوك السليم وتجنب تضارب المصالح، والاهتمام بالمصلحة العامة (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان).

الشفافية: منح الحكومة حق الاطلاع على المعلومات ذات العلاقة بأدائها للمواطنين وغيرهم، والمعلومات المتعلقة بسبل اتخاذ القرارات خاصة ذات العلاقة بالشأن العام وتمس حياة المواطنين (الغامدي، 2014).

المساءلة: المساءلة في مفهومها تعني أن المؤسسات والأفراد الذين ينتمون إلى القطاع العام يتحملون مسؤولية قراراتهم وأعمالهم، ويتقدمون للتدقيق الداخلي والخارجي إذا لزم الأمر. ويتم ذلك من خلال وجود فهم واضح للمسؤوليات مبني على قوانين وأنظمة ومعايير محددة، ويشترك في ذلك جميع الأطراف المعنية (الغامدي، 2014).

الفساد: سوء استخدام الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وعرفه البنك الدولي على أنه: "دفع رشوة أو العمولة المباشرة للموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات". وعليه، يعتبر الفساد من أهم وأخطر المشاكل التي تعاني منها مختلف الدول على اختلاف أنظمتها وتشريعاتها (اللامي، 2007).

مياه الشرب: هو الماء الصالح للشرب، والذي يكون مناسباً صحياً لاستعمالات الإنسان المتعددة والمتمثلة في (غسيل الملابس والأدوات المطبخية، وصنع الأغذية...إلخ) (علوان، 2017، ص20).

محافظة جنين: "عين الجنائن" وهو الاسم الذي أطلق على مدينة جنين وذلك لكثرة مياهها وبياراتها وبساتينها، وتقع في شمال الضفة الغربية التابعة للسلطة الفلسطينية ومركزها مدينة جنين. تشكل المحافظة ثقلًا اقتصادياً أكبر بكثير من حجمها السكاني، يبلغ عدد سكانها حوالي 256,000 نسمة (إبراهيم، 2011).

المختصرات:

ISt.	Independent Sample t- test
ANOVA	One Way Anova Test
SPSS	Statistical package for social sciences

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في محافظة جنين، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف ما هو كائن في قطاع إدارة المياه بما في ذلك جمع البيانات، ومن ثم تحليل بيانات بعض المشاريع ذات العلاقة في محافظة جنين عن طريق الاستبانات، والمقابلات الشخصية.

مجتمع الدراسة يتكون من المسؤولين عن قطاع المياه في جنين والعاملين في هذا القطاع، وكذلك شمل مجتمع الدراسة المدراء والعاملين في المجالس المشتركة، وتكونت عينة الدراسة من (10) تم اختيارهم من مجتمع الدراسة في مدينة جنين.

وقد بينت النتائج ما يلي:

أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مدينة جنين بالنسبة لمتغيرات مكان العمل والمسمى الوظيفي، وكذلك سنوات الخبرة.

وجود درجة كبيرة من النزاهة في إدارة قطاع المياه في جنين، وكذلك وجود ضعف في إمدادات المياه ونقص في البنية التحتية في الكثير من المناطق في جنين، وقد يكون ذلك ناجماً عن تقصير وإهمال في هذا الجانب، وأيضاً وجود معيقات كبيرة تواجه القائمين على إدارة قطاع مياه الشرب في جنين منها قلة الإمكانيات المادية وهي خارج سيطرة بلدية جنين كمزود خدمة، بالإضافة إلى تحكم شركة ميكروت الإسرائيلية في بعض جوانب توزيع المياه.

وقد حصل مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه على درجة كبيرة، بالإضافة إلى كل من مجالات السياسات واللوائح، والأنظمة ومعايير جودة المياه، وكذلك مجال التخطيط والميزانية، ومجال التطوير، وإدارة الموارد البشرية، بالإضافة إلى مجال تخصيص المياه. أما مجال الإدارة المالية فجاء بدرجة متوسطة. ومجال الدراسة الكلي (النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في محافظة جنين) فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.61) وبدرجة (كبيرة).

وبناء على نتائج الدراسة أوصى الباحث بضرورة تعزيز قيم النزاهة في إدارة هذا القطاع بدرجة كبيرة، وكذلك العمل على تحسين البنية التحتية وإمدادات المياه في الكثير من المناطق التي تعاني منها، والقيام بمشاريع جديدة في جنين لتشمل مناطق أخرى لم تشملها المشاريع محل الدراسة، وأخيراً ضرورة وجود رقابة أكبر على قطاع المياه وطرق إدارته في المناطق الفلسطينية.

كما أوصت الدراسة بضرورة إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة للتخفيف من الضغط في استخدام المياه في الشرب، والقيام بمشاريع جديدة في جنين لتشمل مناطق أخرى لم تشملها المشاريع محل الدراسة، وكذلك إدراج المياه الغير تقليدية كمشروع في المدينة. وتعزيز استخدام مصادر المياه الذاتية وتحويل مصادر مياه الزراعة للشرب.

Integrity in the Management of the Drinking Water Sector in Jenin Governorate

Prepared By: Mohammad Al- Qadi

Supervised by: Dr. Amer Marie

Abstract

The aim of this study was to identify the degree of integrity in the management of the drinking water sector in Jenin Governorate. In order to achieve the objectives of the study, the descriptive approach was used to describe the current situation in the water management sector including collecting data through analyzing some related projects in Jenin Governorate, questionnaires, and interviews.

The study population consisted of those responsible for the water sector in Jenin and the workers in this sector. The study population included the directors and employees of the joint councils. The study sample consisted of (10) selected from the study community in the city of Jenin.

The results showed that, there were no statistically significant differences in the integrity in the management of the drinking water sector in Jenin attributed to the variables of job title and years of experience, and there is a high degree of integrity in the management of the water sector in Jenin, and a weakness in the water supply and infrastructure in many areas. This may be due to negligence in this aspect, and also due to the existence of significant obstacles facing managers of drinking water sector in Jenin, including the lack

of material resources and the control of the Israeli company Microot in some aspects of water distribution.

The scope of legislation and laws related to water has been very high degree, in addition to the scope of policies and regulations, regulations and water quality standards, as well as planning and budget, development, human resources management, and water allocation. But the scope of financial management has reached a moderate degree. The total scope of study (Integrity in the management of the drinking water sector in Jenin governorate) was high.

Based on the results of the study, the researcher recommended that the values of integrity and transparency in the management of this sector be greatly strengthened, as well as improving the infrastructure and water supply in many areas and undertaking new projects in Jenin to include other areas not covered by the projects under study. The researcher concluded that there need for greater control over the water sector and its management in the Palestinian areas.

The study also recommended the reuse of treated water in agriculture to reduce pressure on water used drinking, and to carry out new projects in Jenin to include other areas not covered by the projects mentioned in study, as well as the inclusion of unconventional water as a project in the city. Promoting the use of self- water sources and diversion of drinking water sources for agriculture.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

يتناول هذا الفصل مقدمة الدراسة، ومشكلة الدراسة، وأهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها، بالإضافة إلى مبررات هذه الدراسة وفرضياتها، وتوضيح لحدود الدراسة وطريقة البحث.

1.1 المقدمة

قال تعالى: {وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ} صدق الله العظيم. الماء هو عصب الحياة لجميع الكائنات ودونه لا تكون هناك حياة.

تشكل النزاهة مطلباً أساسياً ومهماً في قطاع المياه، لما له من أهمية بالغة على جميع الأصعدة، فسوء توزيع المياه وتفشي الفساد في هذا القطاع ينعكس سلباً وبشكل كبير في كافة المجالات الحياتية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبما أن المياه هي الدعامة الرئيسية في عملية التنمية وعنصرها مهماً من عناصرها، خاصة في المجتمعات النامية، فإن الفساد في هذا القطاع يشكل العائق الرئيسي أمام النمو الاقتصادي والاجتماعي، ويساهم في اختلال ركائز التنمية وعدم تطبيق أهدافها النبيلة.

إن غياب الإدارة الصحيحة وعدم اتباع القواعد والقوانين في المؤسسات العامة التي تدير وتحكم قطاع المياه يؤدي إلى إعاقة عملية توزيع المياه والحصول عليها، حيث يترتب على ذلك التمكن من الحصول على الكمية الكافية من المياه النظيفة وبتكلفة معقولة، والتي تعتبر من أهم حقوق الإنسان واحتياجاته (التميمي، 2009).

وهناك العديد من المراجع التي تم التركيز عليها بخصوص هذا الموضوع ومنها ما ذكر أنه من الآثار السلبية للفساد في هذا القطاع ارتفاع تكلفة المياه على المستهلك، الأمر الذي يتقل كاهل الطبقة الفقيرة

في المجتمع، ويقود إلى ضعف تحصيل الجباية، ويدفع بالمواطنين إلى انتهاج طرق غير سوية للحصول على المياه بما في ذلك الاعتداء على حقوق الآخرين، ونتيجة كل ذلك إصابة المؤسسات العامة ومزودي خدمات المياه بالضعف والترهل في أداء مهامهم وتقديم خدماتهم بالشكل الصحيح (التميمي، 2009).

وذكرت مراجع أخرى أن النزاهة تتضمن الوسائل والطرق التي تحارب الفساد بكافة أشكاله والإدارة غير السليمة للموارد والشؤون العامة، واستغلال السلطة بشكل غير سوي مع غرس ثقافة أخلاقيات العمل على المستويات الإدارية المختلفة في النظام الحكومي. ويتكون نظام النزاهة الوطنية من عدد من الركائز أهمها: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الهيئات الرقابية، المحاكم الإدارية، ديوان المظالم، هيئات مكافحة الفساد، وسائل الإعلام، المجتمع المدني، القطاع الخاص، سلطات فرض القانون، الهيئات الانتخابية، جهات التحقيق، الأحزاب السياسية. ويجدر بالذكر أن ركائز النظام الوطني للنزاهة تختلف من بلد إلى آخر حسب هيكله البلد والنظم السياسية والإدارية المعمول بها وغيرها (الغامدي، 2014).

وتعد مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة من أهم الأمور التي يتمحور حولها مفهوم النزاهة في قطاع المياه. ويمتد مفهوم الفساد ليشمل الرشوة المباشرة وغير المباشرة، والغش في تنفيذ المشاريع المائية والمحسوبية وسوء استغلال السلطة والاحتكار أو استغلال المنصب العام أو الموقع الوظيفي لتحقيق مصلحة شخصية. وقد عمد الاحتلال الصهيوني لممارسة كافة المعوقات والممارسات لتثويبه قطاع المياه في فلسطين حتى أصبحت السيطرة عليه من قبل السلطة الفلسطينية مضطربة وغير كاملة (التفراوتي، 2015).

أما المساءلة فتعني الالتزام بالإجابة على كل الأسئلة والاستفسارات المطروحة من قبل المواطنين والجهات المسؤولة على من تقع على عاتقهم مسؤولية إدارة قطاع المياه والمزودين والمتعلقة بالأداء أو القرارات المتخذة وكيفية استخدام الصلاحيات الممنوحة، إن هذه المسؤولية تتطلب عدة أمور كالاستقامة والقيم والنزاهة إضافة إلى التنفيذ الفعال للبرامج والمهام والوظائف. أما الشفافية فمعناها استعداد الحكومة لتنفيذ حقوق المواطنين وغيرهم للاطلاع على المعلومات ذات العلاقة بأداء الحكومة

وكيفية اتخاذ القرارات خاصة المتعلقة بالشأن العام وتمس حياة المواطنين، وبالتالي يكون المسؤولون منفتحين قدر الإمكان لتقديم رؤية واضحة لقراراتهم والأعمال التي يقومون بها للمواطنين (الغامدي، 2014).

ويتجلى مفهوم الشفافية في التطرق إلى النزاهة والمساءلة في قطاع المياه كونها مجموعة وسائل لضمان تمكن المواطنين من الحصول على المعلومات واستيعاب الآليات المتبعة في صنع القرار، بالإضافة إلى تقليص مخاطر الفساد في المشتريات عن طريق اتفاقات بين العميل والمالك ومقدمي خدمات المياه (التفراوتي، 2015).

ويمكن مكافحة الفساد في قطاع المياه من خلال التوعية المجتمعية ولبناء المؤسسات السليمة وذلك برفع قدرة وإمكانية المؤسسات ذات العلاقة في تحديد القطاعات الخيرة التي يمكن للفساد أن يلج إليها، وقد زاد اهتمام العديد من الدول في هذا المجال، مما حدا بمنظمة التعاون والأمم المتحدة والمؤسسات التمويلية أن تتخذ مبادرات عديدة في مجال التوعية المجتمعية لضرورة مكافحة الفساد بكل أشكاله الإدارية والمالية (التميمي، 2009).

وتعاني فلسطين من شح المياه شأنها في ذلك شأن معظم مناطق العالم العربي، فارتفاع النمو السكاني بشكل كبير وتزايد احتياجات التنمية الوطنية يقابله زيادة كبيرة ومستمرة في الطلب على المياه، إلى جانب تقييد الوصول لمصادر المياه واستخدامها، نظرا لكثرة المعوقات ومتطلبات ترخيص استخراج المياه الجوفية والمفروضة من قبل الاحتلال، الأمر الذي يمثل تحديا كبيرا ويدفع للبحث عن حلول مبتكرة لتوفير ما يلزم من المياه لمختلف القطاعات وذلك بهدف تحقيق جزء من التوازن والوصول إلى أفضل استخدام للمياه في فلسطين (سلامة، 2008).

لذا، أصبحت مسألة تنظيم قطاع المياه في فلسطين ومعالجة العيوب والشوائب التي تقف في وجه تطبيق نظام إدارته بأسلوب علمي حديث حاجة ملحة نظرا للتحديات الكبيرة التي تواجه هذا القطاع، بالإضافة إلى الزيادة السكانية الكبيرة وتغير أسلوب الحياة إلى أساليب أكثر استهلاكاً للمياه، كما أدى إلى زيادة الاعتبارات الاقتصادية التي تتحكم وتدير عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بنزاهة إدارة الموارد المائية. ومن العيوب والمشاكل التي تواجه هذا القطاع تآكل شبكات الصرف الصحي وعدم صيانتها

بشكل دوري، وعدم خضوع تزويد المياه للرقابة، وعدم اتباع الأساليب الصحيحة والسوية في توزيع المياه وعدم الإفصاح عن المعلومة (سلطة المياه الفلسطينية، 2016).

وعليه تأتي أهمية إدارة قطاع المياه وإمكانية حصول فساد فيه من تداخل الكثير من المؤسسات الحكومية في هذا القطاع ابتداء من وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، سلطة البيئة، وزارة الأشغال العامة بالإضافة إلى سلطة المياه. ومن هنا سوف يتم شرح العلاقة بشكل مختصر لكل من هذه المؤسسات وعلاقتها مع قطاع المياه.

2.1 مشكلة الدراسة

نظراً لأهمية مشاريع المياه المنفذة، فإن الهدف من هذه الدراسة هو تقييم ثلاث مشاريع مائية نفذت في محافظة جنين اعتماداً على تحليل عناصر النزاهة في تنفيذ هذه المشاريع، حيث يتعرض قطاع المياه بشكل عام إلى مشكلات مختلفة قد تعيق عمله، وبناءً على ذلك فإن الدراسة ستحاول الإجابة عن التساؤل حول توفر عناصر النزاهة في المشاريع التي نفذت في قطاع المياه، وللدلالة على مدى استجابة المؤسسات العاملة بقطاع المياه لعناصر النزاهة، وسيتم استعراض بعض مشاريع قطاع المياه المنفذة في جنين والمناطق المجاورة خلال العقد المنصرم.

3.1 مبررات الدراسة

يعتبر قطاع المياه أحد أهم القطاعات في عملية التنمية، ونظراً لأهمية استدامة المياه آخذين بعين الاعتبار شح توافر هذا المورد فإنه لا بد من معرفة أسباب الضعف الموجود في هذا القطاع، والحد من المعوقات التي قد تعمل بشكل أو بآخر على تعطيل هذا القطاع وعدم أدائه لما هو مطلوب منه بشكل كامل.

4.1 أهداف الدراسة

- التعرف على درجة النزاهة لدى بعض مزودي خدمات قطاع مياه الشرب في جنين.
- دراسة عناصر النزاهة المتوفرة في إدارة قطاع مياه الشرب في جنين.

- التعرف على أسباب ضعف قطاع المياه في جنين.
- الخروج بنتائج وتوصيات لرفع مؤشرات النزاهة.

5.1 أسئلة الدراسة

1. هل تتمتع إدارة قطاع المياه في جنين بالنزاهة؟
2. ما هو وضع إمدادات المياه في مناطق مدينة جنين؟
3. ما هي أهم المعوقات التي تواجه القائمين على إدارة قطاع مياه الشرب؟

6.1 فرضيات الدراسة

من أجل إلقاء الضوء على المشكلة والإجابة على الأسئلة المطروحة فإن الدراسة الحالية مبنية على الفرضيات التالية:

- هناك ضعف في إدارة قطاع المياه بسبب عدم معرفتهم بعناصر النزاهة نتيجة لتدخل الصلاحيات بين الدوائر المختلفة.
- تنفيذ مشاريع المياه في محافظة جنين وفقاً لمعايير النزاهة.

7.1 حدود الدراسة

حدود زمانية: تغطي هذه الدراسة الفترة ما بين الفصل الدراسي الأول والفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2017/2018

حدود مكانية: تغطي هذه الدراسة منطقة مدينة جنين ومجلس الخدمات المشترك.

مجتمع الدراسة وعينتها: يضم مجتمع الدراسة كل من (سلطة المياه، المجلس الأعلى لتنظيم قطاع المياه، جمعية الهيدرولوجيين، هيئات الحكم المحلي "البلديات"، مجلس قرى غرب جنين.

وتشمل عينة الدراسة (10) من المسؤولين في قطاع المياه في مجتمع الدراسة.

8.1 طريقة البحث

من أجل التحقق من صحة الفرضيات والوصول إلى الهدف سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف ما هو كائن وحادث في قطاع إدارة المياه بما في ذلك جمع البيانات من تحليل بيانات بعض المشاريع ذات العلاقة في محافظة جنين، والتي تم اختيارها لكونها هي المشاريع التي تم تنفيذها في الفترة الأخيرة في قطاع المياه في محافظة جنين، والاستبانات (تم توزيعها على عينة الدراسة)، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية (والتي شملت أسئلة شفوية للمسؤولين والعاملين في قطاع المياه في جنين).

9.1 الجدول الزمني

مقترح الرسالة.	(2018 /3/1 -2/1)
الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الرسالة.	(2018 /6/1 -3/1)
الدراسة الميدانية واستخراج النتائج.	(2018 /9/1 -6/1)
تعديلات الرسالة بعد المناقشة.	(2018 /11/30 -10/1)

الفصل الثاني

الإطار النظري

يتضمن الفصل الحالي عرض للموضوعات ذات العلاقة بموضوع الدراسة حيث تم صياغة الإطار النظري وتقسيمه إلى قسمين (النزاهة في إدارة قطاع المياه، وهيكلية قطاع المياه).

1.2 النزاهة في إدارة قطاع المياه

1.1.2 مفهوم النزاهة

يقصد بالنزاهة في قطاع المياه اتباع القوانين المنصوصة بهذا الخصوص، والالتزام بالقيم والمبادئ الأخلاقية، المصادقية في إدارة واستخدام الموارد المائية بطريقة مستدامة. وتعتبر النزاهة على صلة وثيقة بالحوكمة الرشيدة المبنية على أسس وقواعد الشفافية والمساءلة والمشاركة، وذلك أن المؤسسات والعمليات ذات الشفافية والخاضعة للمساءلة تخلق بيئة مناسبة للمشاركة من قبل المواطنين، ويترتب على ذلك عدم تورط أصحاب المناصب العامة أو الخاصة في أية التزامات مالية أو غير مالية مع أفراد أو منظمات قد تؤثر أو تعيق قدرتهم في أداء مهامهم بشكل أو بآخر (شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالجزيرة، 2015).

وحسب تعريف الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، فإن النزاهة هي مجموعة القيم والمبادئ ذات العلاقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، والالتزام بالسلوك السليم وتجنب تضارب المصالح، والاهتمام بالمصلحة العامة، حيث يتوجب على من يتولون مناصب عامة عليا الإعلان عن أي نوع من تضارب المصالح قد ينشأ بين مصالحهم الخاصة والمصالح العامة التي تقع في إطار مناصبهم، كأن يجمع الشخص بين الوظيفة الحكومية ومصالح في القطاع الخاص، إذ قد يخلق ذلك

تعارضاً في المصالح في مجالات عديدة، كالمناقصات أو العطاءات أو المواصفات أو الضرائب أو الرسوم الجمركية، مما يؤدي إلى احتمال إنهاء هذا التعارض، بما يتفق مع مصالحه الخاصة على حساب المصلحة العامة. ويقع في إطار هذه القيم أيضاً منع تلقي الموظف العام الرشوة للقيام بأي عمل يؤثر في المصلحة العامة، أو يؤدي إلى هدر المال العام. بمعنى أن النزاهة تتطلب من المسؤولين في القطاع العام عدم الخضوع لإغراء الأموال، أو أي التزامات لأفراد أو مؤسسات، قد يكون لها تأثير سلبي على أداء مهامهم الوظيفية، كما تتضمن النزاهة أيضاً الالتزام بوقت العمل والأموال العامة وعدم استخدامها للمصالح الشخصية (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، 2016).

2.1.2 مفهوم الشفافية

يقصد بالشفافية منح الحكومة حق الاطلاع على المعلومات ذات العلاقة بأدائها للمواطنين وغيرهم، والمعلومات المتعلقة بسبل اتخاذ القرارات خاصة ذات العلاقة بالشأن العام وتمس حياة المواطنين. وعليه، فإن المسؤولين يكونون على استعداد لتفسير القرارات والأعمال التي يقومون بها، وحجب المعلومات وعدم إفشائها يتعلق فقط بالمعلومات التي تمس الأمن القومي أو التي لها علاقة بالتحقيقات في جرائم ومخالفات. ويتمكن المواطنون من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بأداء الحكومة ومنجزاتها من خلال التقارير المنشورة خاصة المالية منها والمنقحة من جهات متخصصة، وذلك يرفع من مستوى الشفافية ويجعل المساءلة أمر متاح، وتخضع المرافق الحكومية لسيادة القانون والأنظمة في جميع شؤونها وأعمالها، كما أن الانفتاح والشفافية على كافة المستويات يعزز ثقة المواطنين بالحكومة وبالدور الذي تقوم به (الغامدي، 2014).

كما عرف الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان الشفافية، حيث تعني الشفافية تقديم معلومات واضحة عن إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مناصبهم فيما يتعلق بإجراءات تقديم الخدمات، والكشف عن متطلبات ومعايير وطرق الحصول على هذه الخدمات علانية وبالتساوي للمواطنين جميعهم، بالإضافة إلى القرارات التي تتخذها الحكومة المتعلقة بإدارة مختلف المجالات مثل السياسات العامة، والسياسات المالية، وحسابات القطاع العام، أي أن الشفافية تعني الوضوح وهي

عكس السرية، فالسرية هي إخفاء الأفعال عن قصد، أما الشفافية فتعني الكشف عن هذه الأفعال. وينطبق ذلك على جميع أعمال الحكومة بوزاراتها المختلفة، وكذلك على نشاطات المؤسسات الخاصة التي يؤثر عملها على مصلحة الجمهور والمؤسسات غير الحكومية (الأهلية) (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، 2016).

3.1.2 مفهوم المساءلة

المساءلة في مفهومها تعني أن المؤسسات والأفراد الذين ينتمون إلى القطاع العام يتحملون مسؤولية قراراتهم وأعمالهم، ويتقدمون للتدقيق الداخلي والخارجي إذا لزم الأمر. ويتم ذلك من خلال وجود فهم واضح للمسؤوليات مبني على قوانين وأنظمة ومعايير محددة، وبشترك في ذلك جميع الأطراف المعنية. كما تشمل المساءلة الالتزام بالإجابة على جميع التساؤلات المتعلقة بالأداء أو القرارات المتخذة واستغلال الصلاحيات الممنوحة. هذه المسؤولية تتطلب عدة أمور كالاستقامة والقيم والنزاهة إضافة إلى التنفيذ الفعال للبرامج والمهام والوظائف. وتتعلق المساءلة بسيادة القانون من حيث إنزال عقوبات على من يسيء استخدام السلطة الممنوحة لهم ويستغلون الموارد العامة لتحقيق مصالح شخصية (الغامدي، 2014).

وفي تعريف الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان للمساءلة، فهي تعني التزام المسؤولين في الوظائف الرسمية بأي صفة كانوا بتقديم تقارير بشكل دوري حول طبيعة العمل وسيره في المؤسسة أو الوزارة، بحيث يتم توضيح القرارات المتخذة وتفسير السياسات المتبعة، وتحمل المسؤولين المترتبة على هذه القرارات، وتوضيح الإيجابيات والسلبيات، ومدى النجاح أو الإخفاق في تنفيذ سياساتهم في العمل، كما يندرج تحت مظلة المساءلة حق المواطنين العاديين في الاطلاع على هذه التقارير العامة، وعلى الأعمال التي تمارسها الإدارات العامة، مثل مجلس الوزراء، والمؤسسات العامة الرسمية والمؤسسات غير الوزارية والمؤسسات غير الحكومية والشركات التي تدير أو تقدم خدمة عامة كالكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها (الأدغم، 2016).

4.1.2 مفهوم الفساد

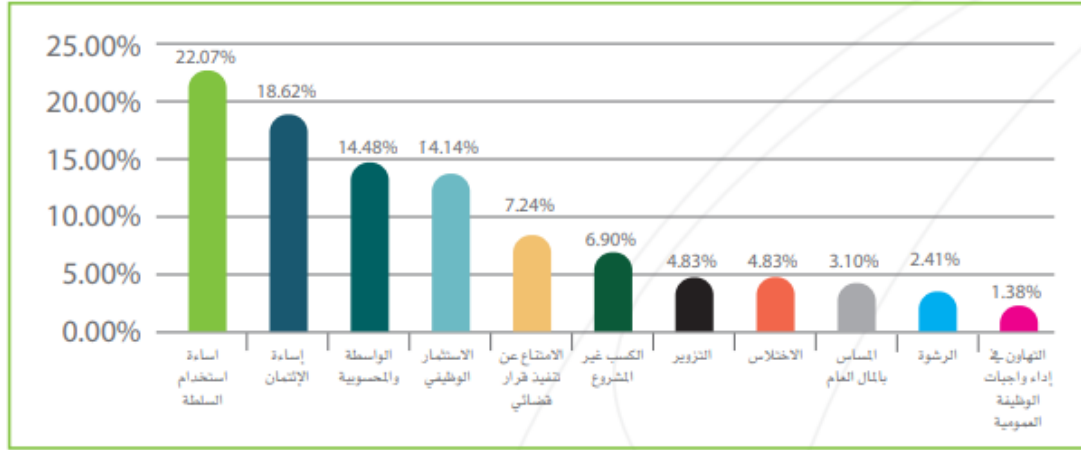
تعود جذور الفساد إلى حقبة سابقة، حيث يعد ظاهرة اجتماعية قديمة، وفي العصر الحديث انتشرت هذه الظاهرة عبر الدول تبعا للتغيرات والتطورات المتزايدة والتي حدثت بشكل متسارع في المحيطين المحلي والدولي، أبرزها ظاهرة العولمة والشركات العملاقة ومتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى ثورة المعلومات والاتصالات، وسيادة الاقتصاد الرأسمالي، وغيرها من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. غياب الشفافية والمساءلة، وضعف أجهزة الرقابة، وعدم خضوع السلطات الإدارية لضوابط قانونية وسلوكية تحد من التجاوزات والممارسات المخالفة للقانون واستغلال النفوذ، كل ذلك شكّل بيئة خصبة لانتشار الفساد بشكل كبير (الغامدي، 2014).

عرفت منظمة الشفافية الدولية التي تأسست في عام 1993 الفساد بأنه: "سوء استخدام الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية"، وعرفه البنك الدولي على أنه: "دفع رشوة أو العمولة المباشرة للموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات". وعليه، يعتبر الفساد من أهم وأخطر المشاكل التي تعاني منها مختلف الدول على اختلاف أنظمتها وتشريعاتها (اللامي، 2007، ص6).

وقد نشر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان تقريره في عام 2016، والذي بين فيه أبرز أشكال الفساد انتشارا في فلسطين كما يلي:

بلغت شكاوى جرائم الفساد 290 شكوى وبلاغاً، والتي تقع ضمن الاختصاص القانوني لهيئة مكافحة الفساد، حيث أظهرت معظم جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد، وقد توزعت طبيعة الشكاوى والبلاغات المقدمة حول جرائم الفساد خلال العام 2016 كالآتي:

أكثر أشكال شبهات الفساد انتشارا خلال العام 2016 كانت إساءة استخدام السلطة بنسبة 22.7%، بينما احتلت إساءة الائتمان المركز الثاني بنسبة 18.62% من بين جرائم الفساد الأخرى، وكان التهاون في أداء واجبات الوظيفة العمومية أقل أشكال الفساد خلال العام 2016 بنسبة 1.38%، والشكل أدناه يوضح ذلك:



الشكل (1.2): جرائم الفساد في الضفة للعام 2016

الخطوات والاستراتيجيات والمطالب الموجهة للجهات المسؤولة لمكافحة الفساد والتقليل من انتشاره، وتشمل:

- قيام الحكومة الفلسطينية بالإسراع في إجراء الانتخابات التشريعية، لانتخاب مجلس تشريعي يقوم بممارسة الأعمال الرقابية والتشريعية على أعمال السلطة التنفيذية، ويتضمن ذلك العمل على رقابة مدى التزام كل من الحكومة ووزارة المالية بتنفيذ الموازنة، بالإضافة إلى محاسبة أي جهة تقوم باستخدام المال العام في مجالات أخرى غير المحددة بالسابق.
- مطالبة مجلس الوزراء بعقد اجتماع هدفه إعداد خطة وطنية فلسطينية، تعمل على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد؛ بالإضافة إلى تحديد أولويات العمل ومسؤولية كل جهة وآلية متابعة التنفيذ، ومتابعة الموازنة اللازمة للتنفيذ، بحيث يشمل هذا الاجتماع كافة الأطراف الرسمية مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية وديوان الموظفين العام، بالإضافة إلى مجلس الشراء العام، ووزراء الحكومة وممثلي المجتمع المدني العاملين في مجال النزاهة ومكافحة الفساد (الأدغم، 2016).
- أن تلتزم كل من الحكومة ووزارة المالية بتعزيز شفافية الموازنة العامة، وذلك عن طريق نشر ثمان وثائق مالية، بناء على مسح تابع للموازنة الدولية، بحيث يُمثل نشرها الحد الأدنى لاعتبار الموازنة شفافة.

- العمل على تعزيز دور ديوان الرقابة المالية والإدارية، ومطالبة المسؤولين فيه بالالتزام بالمهنية والحيادية في جميع الأعمال، وفقاً لما جاء في أحكام القانون وذلك تجنباً لأية محاولات هادفة لإخضاع ديوان الرقابة المالية والإدارية لسيطرة السلطة التنفيذية.
- قيام ديوان الموظفين العام بتصميم وإعداد بطاقات الوصف الوظيفي لجميع الوظائف العليا غير المتوفرة.
- مطالبة رئيس الوزراء بإقرار تشريع لتشكيل لجنة هدفها الرقابة على نزاهة شغل الوظائف العامة (السالم، 2009).
- تنظيم أعمال شركات الاتصالات المتنوعة وضمان جودة الخدمات المقدمة، والتزام هذه الشركات بالأسعار التي يتم إقرارها، إضافة إلى ضمان وصول كافة الخدمات ذات العلاقة بالاتصالات إلى جميع المناطق والتجمعات السكانية.
- تفعيل الهيئات المنظمة لقطاعي الكهرباء والمياه؛ والتي بقيت حتى عام 2016 تعاني من حالة ضعف، بسبب المنافسة على الصلاحيات بين سلطة المياه ومجلس تنظيم قطاع المياه؛ وعدم تفعيل دور مجلس تنظيم قطاع الكهرباء في الرقابة والإشراف على شركات الكهرباء على أرض الواقع.
- قيام وزير الحكم المحلي بوضع خطة هدفها تسوية ديون البلديات، بالتنسيق والمشاركة مع سلطة الطاقة ووزارة المالية، وذلك لعمل تسويات مالية معانة، للمحافظة على حق الخزينة العامة. قبل أن قيام شركة النقل الحكومي بسداد جميع هذه الأموال لاحقاً إلى شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية من الخزينة العامة (الاتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، 2016).

يعتبر قطاع المياه قطاع حيوي هام في عملية التنمية المستدامة بشكل عام، وعلى المستوى الوطني لتنمية قطاع المياه في فلسطين بشكل خاص، إلا أن وجود الاحتلال الإسرائيلي ساهم وبشكل مباشر في تقليل فرص التنمية الحقيقية في الأراضي الفلسطينية، على الرغم من إطلاق عملية السلام وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994. ونتيجة لهذه المعوقات بقي تطوير قطاع المياه مقيداً، وقد تعمد الاحتلال الإسرائيلي إبقاء هذه القيود والمعوقات لتطوير وتنمية قطاع المياه، لما لهذا القطاع من بُعد استراتيجي في التنمية المستدامة من جهة، ولاستمرار السيطرة الإسرائيلية على مصادر

المياه واستغلالها حسب متطلبات التنمية للمجتمع الإسرائيلي من جهة أخرى، دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفلسطينية من المياه (سلطة المياه الفلسطينية، 2016).

لذا يواجه قطاع المياه في فلسطين العديد من التحديات أهمها الاحتلال الإسرائيلي، وقدرة القطاع على إنشاء وبناء المؤسسات، كما نصّ عليها القانون الصادر سنة 2014، وقدرتها على القيام بدورها وتقديم الخدمات اللازمة، وخاصة تلك الخدمات المتعلقة بتطوير البنية التحتية، بهدف توفير المياه كما ونوعاً لفئات المجتمع الفلسطيني وقطاعاته المختلفة (سلطة المياه الفلسطينية، 2016).

ويعد الفساد من أبرز التحديات التي يواجهها قطاع المياه، حيث يتمثل في صور وأشكال متعددة، تتضمن:

5.1.2 الأشكال المتعددة للفساد في قطاع المياه

- **الرشوة:** وتعني قبول المال أو أي شكل من أشكال الفائدة، ليقوم المتلقي أو المستفيد بإجراءات أو اتخاذ قرارات على نحو غير سليم، ومن الأمثلة على ذلك قيام شخص ما بدفع مبلغ من المال لقارئ العداد للعبث بالعداد لتغيير القراءة.
- **سرعة المال:** ويقصد بها قبول مبلغ من المال لتسريع عملية ما، ومن أمثلتها طلب فني الشبكة مبلغ إضافي من المال للإسراع في عملية توصيل خدمة مياه الشرب أو خدمة الصرف الصحي لمنزل أو منشأة صناعية.
- **التواطؤ:** اتفاق بين طرفين أو أكثر لتحقيق غرض أو عمل غير لائق، وذلك للتأثير بشكل غير صحيح على تصرفات الطرف الآخر، ومن الأمثلة على ذلك الترتيب بين شركات المقاولات والمتقدمون لمناقصة مد شبكة مياه على الأسعار فيما بينهم والاتفاق على أن يتم الترسية عليه.
- **سوء الاستخدام/ السرقة:** أخذ أو تحويل الأموال أو الممتلكات أو الأشياء الثمينة لمنفعة شخصية مثل استخدام امتيازات المرفق لمصلحة خاصة (التميمي، 2209).
- **الغش:** ويقصد به الخداع والاحتيال والغش والتلاعب، ويعتبر جريمة اقتصادية لأنه ينطوي على تشويه المعلومات والحقائق والخبرات، ومن الأمثلة عليه قيام المورد بتوريد بضائع بجودة منخفضة بدون شهادة اختبار أو بشهادة مزورة.

● **الابتزاز:** وهو الدوافع القهرية مثل التهديد باستخدام العنف أو إشاعة المعلومات السيئة بهدف حث شخص أو جهة ما على التعاون، ومن الأمثلة على الابتزاز قيام أحد فنيي الشبكات بالتهديد بفصل أحد المنازل عن الشبكة إذا رفضوا دفع رشوة.

● **إساءة حرية التصرف:** استغلال الوظيفة في تحقيق مكاسب ومنافع خاصة دون تحريض خارجي أو ابتزاز.

● **المحسوبية والمحاباة:** ويقصد بها توزيع الموارد (عقود، فرص عمل،...) إما للقرابة والأسرة (المحسوبية)، أو على أساس حزب سياسي أو تكتل عرقي أو ديني أ غيرها، مثل إنشاء نظام جديد للمياه في قرية مسؤول كبير أو إعطاء الأولوية للأقارب والأصدقاء والجيران (شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالغربية، 2015).

6.1.2 أساليب مكافحة الفساد في قطاع المياه

يجب أن تتضافر الجهود والحكم الرشيد والنزاهة؛ لإدارة المياه بشكل أفضل، خاصة في المياه التي يتاح جزء محدود منها، بسبب غياب حل عادل لقضية حقوق المياه، لذا يجب أن تتوفر الإدارة السليمة للمياه والصرف الصحي، للحد من الفاقد وتأهيل البنية التحتية، وإنجاز القانون والأنظمة الحاكمة لقطاع المياه، لضمان توفير البيئة الصحيحة للاستثمار والعمل بعيداً عن الفساد، وخاصة في ما يتعلق في المشاريع اللازمة لبناء البنية التحتية لتوفير خدمات أفضل، وتوفير تقارير من أجل تعزيز الشفافية في هذا القطاع الحيوي وتحديد الصلاحيات (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 2011).

وهناك عدد من الأساليب والاستراتيجيات التي يجب على الإدارة المسؤولة أن تتبناها لإدارة قطاع المياه بشكل سليم، ومن هذه الاستراتيجيات ما يلي:

- إتاحة إمكانية الوصول إلى المعلومات المائية الموجودة لدى الإدارة أمام كل شخص، بحيث لا يحتاج الوصول إليها إلى إثبات مصلحة مباشرة بها.
- التزام الجهات المسؤولة بنشر التقارير والمعلومات المائية بشكل سنوي، بحيث تتضمن هذه التقارير البيانات والمستندات المائية الكاملة لإطلاع المواطنين على كل ما له علاقة بعمل الإدارة في قطاع المياه.

- إلزام الإدارة بتوضيح القرارات المائية المتاحة أمام المواطنين لفهم الأسباب التي دفعت بالإدارة لاتخاذ هذه القرارات تأمينا للشفافية وللمحد من الدعاوى القضائية غير المجدية.
- قيام إدارة قطاع المياه بتنظيم إجراءات طلب المعلومات المائية، وحفظ البيانات والمستندات المتعلقة بقطاع المياه بشكل يسهل استخراجها. (أبو دية، 2013)

وقد استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي للتصدي للفساد في قطاع المياه في فلسطين، إذ قام فريق من منتدى شارك الشبابي بتطبيق تجربة فريدة بهدف تعزيز مفهوم النزاهة ومواجهة الفساد في فلسطين المحتلة، إذ سعى المنتدى الشبابي إلى إيجاد طريقة للتواصل مع المسؤولين من دون وساطة، لأن الكثير من الناس يضطرون لشراء المياه من سلطة الاحتلال، وأصبح بوسعهم الدخول إلى موقع (You Know) وفتح حساب خاص لهم وتدوين الشكوى المتعلقة بأي بلدية، الأمر الذي ساهم في حل العديد من المشاكل في الضفة الغربية (الصايغ، آب 2016).

2.2. منطقة الدراسة

تقع مدينة جنين شمال الضفة الغربية، وهي ثالث أكبر مدينة فلسطينية في الضفة بعد الخليل ونابلس، حيث تقدر مساحة المدينة وحدها بـ 21.000 دونم، بينما تبلغ مساحة محافظة جنين 583 كم² أي 9.7% من مساحة الضفة الغربية الإجمالية. ترتفع المدينة 175 مترا عن مستوى سطح البحر، ويقدر عدد سكانها بـ 39.000 نسمة، أما المحافظة فيسكنها حوالي 256.000 نسمة. يتبع مخيم جنين للمدينة ويقع إلى الغرب منها ويسكنه 16.000 لاجئ. (إبراهيم، 2011)

تعتبر دائرة المياه والصرف الصحي في بلدية جنين هي المزود الرئيسي للمياه في المدينة، بالإضافة إلى مجلس الخدمات المشترك/ شمال غرب جنين الذي يخدم المناطق التالية (اليامون، السيلة الحارثية، رمانة، الطيبة، كفردان، العرقة، زوبيا، تعنك، عانين... إلخ) (مجلس تنظيم قطاع المياه، 2017).

بلغت كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي في المدينة عام (2010) بـ 5.9 مليون متر مكعب، في حين بلغت حصة الفرد اليومية حوالي 55.5 لتر/فرد/يوم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010). ويبين الجدول رقم (1.2) كميات المياه المتاحة لمحافظة جنين مقارنة بالضفة الغربية

جدول (1.2): يبين كميات المياه المتاحة في محافظة جنين مقارنة بالضفة الغربية 2016

الإجمالي	شراء المياه من شركة مايكروت الإسرائيلية	الينابيع	ضخ المياه من الآبار الفلسطينية	المنطقة
4.32	1.98	0.13	2.21	محافظة جنين
144.432	52.926	25.237	66.268	الضفة الغربية
164.227	4.800	-	159.427	قطاع غزة

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)

3.2 هيكلية قطاع المياه

يحدد الإطار القانوني هيكلية قطاع المياه الجديدة والعلاقات فيما بين مؤسسات القطاع المختلفة على المستوى السياساتي والتنظيمي، والمستوى التشغيلي سواء لإدارة المياه أو من قبل مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي. فالإطار القانوني الناظم والمقترح ضمن خطة الإصلاح والمصادق عليه من قبل اللجنة الوزارية للبنية التحتية ينص على حصر دور سلطة المياه الفلسطينية لتلعب الدور السياساتي والتخطيط والإشراف على تنفيذ المشاريع المائية المختلفة، وخلق "مجلس تنظيم قطاع المياه" والذي يتمتع باستقلال مالي وإداري يدار من قبل مجلس إدارة مستقل يمثل كافة القطاعات المعنية بتزويد خدمة المياه والصرف الصحي. ويوضح هذا الإطار خارطة الطريق نحو تقوية مقدمي الخدمات للعمل ضمن الأسس التجارية واسترداد الكلفة ضمن إطار تشاوري وبما يضمن دمج الهيئات المعنية بتقديم الخدمة بطريقة مناطقية وسلسة تضمن تقليل المصارف التشغيلية وتعمل ضمن الكفاءة وحسن الأداء (العتيلى، 2013).

وقد يدرك الإسرائيليون أن موقفهم في مسألة المياه غير قانوني وفق الإطار الدولي، وأن جميع ما يذهبون إليه من تنكر للحق الفلسطيني ليس له سند قانوني، ويجب على الجانب الإسرائيلي أن يدرك أنه قوة احتلال في عرف القانون الدولي، وأن القوانين والأعراف الدولية لا تقر بالإجراءات الإسرائيلية بشأن المصادر الطبيعية للمياه في الأراضي الخاضعة لاحتلالها، ولا تندرج إدارة مصادر المياه ضمن صلاحياتها كقوة احتلال، وذلك وفق قانون "الاحتلال المحارب" الموجود في لوائح لاهاي لسنة 1907، واتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 (العتيبي، 2018).

1.3.2 الهيكل المؤسسي لقطاع المياه الفلسطيني

يتكون الهيكل المؤسسي لقطاع المياه الفلسطيني من:

أولاً: سلطة المياه: حيث منح القانون (رقم 14 لسنة 2014) السلطة صلاحيات إعداد السياسات والتخطيط وإدارة قطاع المياه ومهام تنظيمية لمصادر المياه، والعمل مع الجهات ذات العلاقة، بهدف خلق بيئة استثمارية مستقرة ومناسبة لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع المياه وإجراء التعديلات المؤسسية والتنظيمية والاقتصادية اللازمة لتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص.

ثانياً: مجلس تنظيم قطاع المياه: لقد حدد القانون (رقم 14 لسنة 2014) هدف المجلس بمراقبة كل ما يتعلق بالنشاط التشغيلي لمقدمي المياه (الإنتاج والنقل والتوزيع والاستهلاك وإدارة الصرف الصحي)، وذلك بهدف ضمان جودة وكفاءة خدمات قطاع توفير المياه وخدمات مياه الصرف الصحي في فلسطين الموفرة للمستهلكين وبأسعار مناسبة. وقد قامت مهام المجلس بإصدار تراخيص لمرافق المياه والمشغلين ومراقبتها، والمصادقة على أسعار المياه وبدل التمديدات والخدمات الأخرى، لإيصال خدمات المياه والصرف الصحي ومراجعتها ومراقبتها للتأكد من مطابقتها للسياسة المعتمدة من قبل السلطة (الهندي، 2016).

ثالثاً: شركة المياه الوطنية: نشأت هذه الشركة بموجب القانون (رقم 14 لسنة 2014) "شركة عامة مملوكة للدولة وتتولى مهام تزويد وبيع المياه بالجملة لمقدمي الخدمات".

رابعاً: مرافق المياه الإقليمية: وهي عبارة عن المصالح والمؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات المياه والصرف الصحي ضمن النطاق الإداري والجغرافي المحدد، وتهدف هذه المرافق إلى توفير خدمات المياه والصرف الصحي وتقديمها للمستهلكين للاستخدامات المختلفة وفق الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة، والعمل على تلبية احتياجات المياه ذات الجودة المناسبة وخدمات الصرف الصحي لأغراض استخدامها من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتطوير هذه الخدمات (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، 2004).

خامساً: جمعيات مستخدمي المياه: وهي الجمعيات المسؤولة عن إدارة خدمات تزويد مياه الري والتي من المفترض أن يتم تشكيلها وفق نظام يصدر عن مجلس الوزراء استناداً إلى أحكام القانون، كما تخضع هذه الجمعيات لترخيص ورقابة مجلس تنظيم قطاع المياه (الهندي، 2016).

2.3.2 مبادئ وأسس هيكلية قطاع المياه

لقد بدأ العمل الجاد منذ إنشاء سلطة المياه الفلسطينية لصياغة السياسات المائية الوطنية، ولتحديد المرجعية السياسية لهذا القطاع، وكذلك لتنظيم العمل فيه بالاستناد إلى القانون رقم (3) لسنة 2002) الذي تم بموجبه تشكيل مجلس المياه الوطني كمرجعية سياسية عليا لاتخاذ القرار لهذا القطاع.

وقد قامت هيكلية قطاع المياه ضمن مجموعة من المبادئ والتي تتمثل في:

1. الفصل بين الواجبات التنظيمية والتشغيلية، والعمل على تقسيم الهيكل المؤسسي لقطاع المياه إلى ثلاث مستويات: مستوى إقرار السياسات المائية (مجلس المياه الوطني)، المستوى التنظيمي (سلطة المياه)، المستوى التشغيلي (مصلحة المياه الوطنية ومصالح المياه المكلفة بتقديم خدمات المياه والصرف الصحي).
2. العمل على توحيد مؤسسات تقديم الخدمات المائية في مصالح مياه إقليمية على مستوى الوطن على أن تتمتع باستقلال مالي وإداري.
3. القيام بإنشاء مصلحة مياه وطنية لتقديم خدمات المياه بالجملة، وذلك من خلال تحويل دائرة مياه الضفة الغربية إلى مصلحة المياه بالجملة (الهندي، 2016).

وقد أصبح هذا الأمر جلياً ليس لسلطة المياه فقط، بل لكل العاملين والمستفيدين وأصحاب القرار وصانعي السياسة في قطاع المياه، وقد اتسمت الأدوار والمسؤوليات السائدة في قطاع المياه بالتجزئة وعدم الوضوح والتشتت، وقد أدى هذا الوضع الذي اختلطت فيه الأدوار والمسؤوليات على مدار (30 عاماً) من سنوات الاحتلال إلى وجود إدارة غير منسقة، الأمر الذي أدى بدوره إلى الحاجة لإعادة هيكلة قطاع المياه بما يمكن من تنظيم ومراقبة وضبط الأداء الفني والإداري والمالي (الهندي، 2016).

انعكس المستوى التشغيلي لقطاع المياه على المستوى القانوني والإطار المؤسسي، لذا فإن العلاقة بين المستوى التشغيلي والمواطن يحكمها مستوى تشغيلي غير مسيطر عليه من الناحية القانونية والإدارية، فالبلديات مثلاً تستطيع تحديد أسعار المياه دون محاسبة، كما لا توجد أنظمة تعرفه أو رسوم اشتراك أو أثمان موحدة للتديدات والعدادات تعتمد تلك البلديات والمؤسسات، وإنما تقوم كل بلدية أو مؤسسة تقدم المياه للمواطنين بتحديد أسعار المياه بناء على معايير ومحددات خاصة بها، دون الرجوع إلى مرجعية مسؤولة تكون مهمتها تحديد أسعار المياه بشكل موحد لجميع المحافظات. إلا أن هذا الوضع يؤدي إلى تجاهل الفئات الفقيرة من المواطنين والذين لا يستطيعون دفع أسعار المياه التي تضعها البلديات والمؤسسات المزودة لخدمة المياه (التميمي، 2009).



الشكل (2.2): هيكلية قطاع المياه حسب قانون المياه الجديد 2017

المصدر: (سلطة المياه الفلسطينية، 2016)

3.3.2 علاقة قطاع المياه بالوزارات الأخرى

إن طبيعة عمل ومهام وصلاحيات سلطة المياه الفلسطينية تتقاطع وتتداخل مع العديد من الوزارات والمؤسسات العامة، بصفتها جهات معنية بموضوع المياه وفق أحكام الفقرة (2) من المادة (7) من قانون المياه. وفيما يلي علاقة قطاع المياه بعدد من الوزارات:

1. **علاقة سلطة المياه بقطاع المياه:** يعتبر تنظيم وإدارة قطاع المياه من أهم أهداف سلطة المياه، وذلك بما يضمن تأمين الحقوق المائية وتحقيق التوزيع العادل، بالإضافة إلى اتباع أفضل الطرق لإدارة كافة مصادر المياه وتميمته بهدف تحقيق التوازن بين كمية المياه المتوفرة وحاجة الأفراد في الحاضر والمستقبل. وتهدف سلطة المياه أيضاً إلى العمل على تدعيم البناء المؤسسي وتقويته، لتطوير خدمات المياه (سلطة المياه الفلسطينية، 2016).

2. **علاقة وزارة الحكم المحلي بقطاع المياه:** ترى وزارة الحكم المحلي ضرورة مواجهة الأزمة المائية ونقص مصادرها، وذلك من خلال الالتزام بكميات المياه وجداول التوزيع المنظمة، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل الرقابة على أية تجاوزات أو تعديات أو سرقات. وتعمل وزارة الحكم المحلي على اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة؛ لإدارة أزمة المياه وإدارة نظام التوزيع وتحديد الكميات، وفرض تعرفه جديدة وذلك للحد من مشكلة الاستهلاك العالي للمياه. وتعد هذه الوزارة المسؤولة عن بشكل رئيسي عن البلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة التي تقدم خدماتها إلى الجميع بما في ذلك تزويدها بالمياه (وزارة الحكم المحلي، 2009).

3. **علاقة وزارة الزراعة بقطاع المياه:** بسبب الظروف السياسية التي يفرضها الاحتلال، تعاني فلسطين من نقص شديد في القطاع المائي، بالإضافة إلى الطلب المتزايد على المياه لعدة أسباب منها تزايد أعداد السكان، والتغير المناخي الذي يؤثر سلباً على كميات المياه. وتبلغ نسبة المياه المستخدمة في الأغراض الزراعية ما يقارب 50% من إجمالي استهلاك المياه، لذا فإن الإدارة الجيدة للمياه المستخدمة في الري عن طريق استخدام أنظمة الري الحديثة، واستخدام المحاصيل التي تتلاءم مع كميات المياه المتوفرة، كل ذلك يسهم في الاستخدام الكفؤ للمياه وتقليل الفاقد. وتلعب وزارة الزراعة دوراً فاعلاً في إدارة مياه الري من خلال تشكيل جمعيات لمستخدمي المياه،

إذ تعتبر هذه الجمعيات مطلباً ضرورياً وحلاً ناجحاً للمساهمة في اصلاح مشكلة الاستخدام الخاطئ والاستهلاك غير الكفؤ للمياه (وزارة الزراعة، 2017).

4. **علاقة سلطة جودة البيئة بقطاع المياه:** يعتبر القطاع المائي من أهم قطاعات البنية التحتية، فهي تسهل حياة الأفراد وتعمل على رفع مستواهم المعيشي، لذا تعمل سلطة جودة البيئة على تطوير وحماية قطاع المياه عن طريق سن التشريعات اللازمة للمحافظة على مصادر المياه والعمل على تطويرها، بالإضافة إلى تطوير الخدمات المعلوماتية اللازمة والضرورية لتقييم المصادر المائية وشبكات المياه، كما وتعمل سلطة جودة البيئة على تنفيذ المشاريع المائية التي تعمل على تطوير مصادر المياه كماً ونوعاً (سلطة جودة البيئة، 2015).

5. **علاقة وزارة الصحة بقطاع المياه:** تسعى وزارة الصحة الفلسطينية إلى ضمان جودة المياه، إذ يتم تزويد الأفراد بمياه نظيفة آمنة من خلال المراقبة الهندسية والصحية على مصادر المياه، ومراقبة منشآت معالجة المياه وشبكات مزودي المياه، بالإضافة إلى الرقابة على جودة مياه الشرب والتي تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على رفع مستوى الصحة العامة (الخطيب وآخرون، 2009).

6. **علاقة وزارة الأشغال بقطاع المياه:** والتي تعد المحرك الأساسي الذي تقوم عليه البنية التحتية في فلسطين، فهي المسؤولة عن تنفيذ جزء كبير من المشاريع والخدمات وتقديم العطاءات في القطاعات المختلفة كالطرق والمياه والصرف الصحي. وفيما يتعلق بقطاع المياه، يقع على عاتق الوزارة تقديم خدمات الصرف الصحي المختلفة، ومن ضمنها التخطيط والإشراف على التنفيذ والتشغيل والصيانة لشبكات الصرف الصحي ومعامل معالجة مياه الصرف الصحي ومحطات الضخ وأنظمة المياه المعالجة. تقوم سلطة المياه بتطبيق قانون العطاءات العامة للأشغال الحكومية والذي تفره وزارة الأشغال، ومن ضمنها مجالات المياه والري والمجاري والسدود، وذلك وفق نص البند (ب) من الفقرة (1) من المادة (7) من قانون رقم (6) لسنة 1999 بشأن العطاءات العامة للأشغال الحكومية (التميمي، 2009).

4.3.2 قطاع مياه الشرب في فلسطين ومدينة جنين

سيطر الاحتلال الصهيوني على جميع مصادر المياه السطحية والجوفية منذ احتلاله للأراضي الفلسطينية عام 1967؛ فأصبحت هذه المصادر أملاك دولة بموجب سلسلة من الأوامر العسكرية

التي فرضها الاحتلال، وليس لأحد أو جهة استخدامها إلا بتصاريح خاصة يقرها الحاكم العسكري؛ كما قيد عمل مصلحة مياه القدس ودائرة مياه الضفة الغربية القائمتين؛ وأقام بأمر عسكري آخر سلطة مياه ومجاري بيت لحم في العام 1972 (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2011).

أدت السياسات التي يتبعها الاحتلال الصهيوني والقائمة على التمييز والحرمان واستغلال الموارد المائية الفلسطينية إلى جعل الافتقار إلى الكميات الكافية من المياه للمواطنين الفلسطينيين مشكلة قائمة بشكل دائم، ويتجلى هذا الأمر في التفاوت الكبير والواضح في الحصول على المياه بين الاحتلال والفلسطينيين؛ حيث بلغت كمية المياه المستهلكة من قبل المواطن الفلسطيني عام 2014، نحو 84.3 لتراً للفرد في اليوم، (يقال كثيراً عن المستوى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية وهو 100 لتر للفرد يومياً)؛ بينما بلغت كمية المياه المستهلكة من قبل الفرد الإسرائيلي حوالي 340 لتر يومياً (وبذلك فإنه يزيد بنحو أربعة أضعاف)؛ زيادة على ذلك، فإن الفلسطينيين الذين يعيشون في بعض التجمعات القروية كانت كميات المياه التي حصلوا عليها أقل بكثير من 84.3 لتراً للفرد في اليوم، بل لم يكن يبلغ في بعض التجمعات 20 لتراً يومياً، وهو الحد الأدنى للمقدار الذي وضعت منظمة الصحة العالمية للاستجابة لحالات الطوارئ (سلطة المياه الفلسطينية، 2014).

ويعاني هذا القطاع مخاطر كثيرة، تتمثل بالتشريعات المجزأة، وعدم فصل الأدوار والواجبات داخل المؤسسات في ما بينها، وعدم الانتظام في منح تراخيص الآبار، والتعدي على الشبكة المائية بالربط غير القانوني بها، وضخ المياه بشكل مفرط من الآبار الزراعية، وعدم توفر المعلومات والبيانات الوطنية عن المياه، والتخطيط غير الكافي، عدم وضع موازنة للخدمات المائية، والمحسوبية في الموارد البشرية والمشتريات والأشغال العامة، وسوء توزيع المياه وشراكة القطاع الخاص في إدارة قطاع المياه (جريدة النهار الإلكترونية، 2015، 16 أيار).

5.3.2 مصدر مياه الشرب الرئيسي للفلسطينيين والاتصال بالشبكة العامة

أشارت بيانات المسح إلى أن 116 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تحصل على المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، مجموع سكانها حوالي 454 ألف نسمة أي ما نسبته 12.1% من السكان في الأراضي الفلسطينية، وتتنوع هذه التجمعات بواقع 110 تجمعات سكانية في الضفة الغربية

و6 تجمعات في قطاع غزة، بالإضافة إلى أن 112 تجمعاً سكانياً في الضفة الغربية تحصل على المياه من خلال دائرة مياه الضفة الغربية. كما وتشير نتائج المسح إلى أن 157 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار المياه الارتوازية كمصدر بديل لشبكة المياه العامة، في حين 421 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار مياه الأمطار كمصدر بديل للشبكة، بالإضافة إلى أن 398 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على شراء صهاريج "تنكات" المياه كمصدر بديل للشبكة (الصوراني، 2012، ص5).

وتبعاً لبيانات مسح التجمعات السكانية لعام 2011، فإن هناك 123 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية لا يوجد فيها شبكة مياه عامة أي ما نسبته 22.9% من التجمعات السكانية بعدد سكان يبلغ 177,275 نسمة جميعها في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء، 2010).

6.3.2 جودة مياه الشرب

تعد الأمراض المتعلقة بالمياه من أكثر الأمراض انتشاراً في الدول النامية، حيث تشكل ما نسبته 80% من مجموع الأمراض، ويعيش حوالي 200 مليون شخص بدون مياه صحية صالحة للشرب وبدون شبكات صحية للصرف الصحي، وذلك استناداً لمنشورات منظمة الصحة العالمية. كما أوردت المنظمة في تقرير نشرته عام 1982 أن ما يقارب (30000) شخص يموتون في اليوم الواحد بسبب الأمراض المتعلقة بالمياه. أما في الدول الصناعية والمتقدمة، فإن نسبة الأمراض المتعلقة بالمياه تكاد تكون معدومة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها توفر أنظمة نقل وتوزيع صحيين للمياه بالإضافة لوجود أنظمة صحية للصرف الصحي. وتتفاوت مشكلة تلوث مياه الشرب بين الدول المختلفة وخصوصاً بين الدول النامية والدول المتقدمة، وهذا الاختلاف يدعو إلى السعي من أجل الوصول إلى حلول جذرية للمشكلة. وعليه وللتغلب على هذه المشكلة، هناك عدة مستويات للتدخل تتضمن إمداد المياه والتخلص من الفضلات والتعليم والإرشاد الصحي. وتتلخص هذه المستويات باختيار مصدر مياه موثوق وغير ملوث، والبحث المستمر عن مصادر مياه جديدة، إضافة إلى حماية البيئة ودعم المؤسسات القائمة على ذلك، والتخلص السليم من المخلفات البشرية ووضع أنظمة وقوانين فاعلة وصارمة لتنظيم ومراقبة قطاع المياه (أبو حجلة، 2004).

وفقاً لنتائج مسح البيئة المنزلي عام 2010، فإن ما نسبته 48.1% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تعتبر المياه جيدة، وتتفاوت هذه النسبة بشكل كبير ما بين الضفة الغربية 72.2%، وقطاع غزة 6.8%. ومن جهة أخرى، فإن ما نسبته 28.2% من الأسر الفلسطينية تعتبر المياه سيئة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة وتلوث المياه بالمياه العادمة، تتوزع إلى 7.4% في الضفة الغربية و 63.8% في قطاع غزة (الصوراني، 2012).

كما يلعب الفساد في قطاع المياه دوراً بارزاً في جودة المياه المقدمة للمواطنين، حيث أن وجود الفساد في هذا القطاع يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار وتقديم خدمات رديئة لا ترقى للمستوى المطلوب والواجب توفره فيما يتعلق بمياه الشرب، ومن أشكال الفساد في قطاع المياه والتي تؤثر على جودة مياه الشرب عدم قيام مزودي خدمات المياه بمعالجة المياه بطرق صحيحة وسليمة نظراً للتكاليف المترتبة على هذه العملية.

تعتمد جودة المياه في فلسطين على المصدر الذي أخذت منه، فجودة المياه الجوفية العذبة تكون عالية مقارنة مع المصادر الأخرى للمياه، كونها لا تحتاج إلى عمليات معالجة معقدة لتصبح صالحة للاستعمال البشري. ومع ذلك، يوجد العديد من العوامل المؤثرة في جودة المياه في الأراضي الفلسطينية وعلى رأسها الاحتلال، حيث يسيطر ويتحكم بإدارة معظم الآبار الارتوازية الفلسطينية، ويضخ معظم مياهها لصالح المستوطنين؛ وذلك لرغبة الاحتلال في جذب أكبر عدد منهم. ومن بين العوامل الأخرى التي تسهم في تلوث مياه الشرب في الضفة الغربية طرق التخلص من المياه العادمة، إذ بلغت نسبة الأسر التابعة لشبكات الصرف الصحي 32.6%، و 62.6% تعتمد على حفر امتصاصية، و 3.4% منها مربوطة بحفر صماء، و 1.4% بطرق أخرى. ويتم التخلص من المياه العادمة في الحفر الامتصاصية والصماء بعد امتلائها في الأراضي الزراعية، والأودية، وغيرها من الأماكن. كما يمكن أن تتلوث آبار مياه الأمطار نتيجة هذه الحفر التي تبعد عن الآبار بأقل من 15 متراً في 30.2% من المنازل التي يوجد فيها الحفر الامتصاصية والآبار (الخطيب وآخرون، 2009).

وبهدف تطوير مصادر المياه، وإدارتها بشكل صحيح، وزيادة طاقتها، وتحسين نوعيتها، وحفظها، وحمايتها من التلوث والاستنزاف، أقر المجلس التشريعي الفلسطيني قانون المياه رقم (3) لسنة 2002.

وعليه، أصبحت الحاجة كبيرة لاتخاذ إجراءات مناسبة جنباً إلى جنب مع تنمية الموارد المائية، واستعمالها للري، وذلك لضمان استدامة جميع الموارد وبخاصة المياه والأراضي، من خلال المحافظة عليها وحماية البيئة. وبعد قطاع الزراعة الأكثر استهلاكاً للمياه في الأراضي الفلسطينية، حيث يستهلك ما نسبته 65%، ثم الاستخدامات المنزلية/ البلدية بنسبة 27%، وأخيراً القطاع الصناعي بنسبة 8% (الصوراني، 2012).

أما القانون رقم (14) لسنة 2014 بشأن المياه، فقد هدف إلى إدارة وتطوير مصادر المياه في فلسطين وزيادة طاقتها وتحسين نوعيتها وحفظها وحمايتها من التلوث والاستنزاف وتحسين ورفع مستوى تقديم الخدمات المائية من خلال تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة والمستدامة لمصادر المياه. كما نص القانون بموجب المادة (5) أن:

1. لكل شخص الحق بالحصول على حاجته من مياه الشرب ذات الجودة المناسبة لاستعمالها وبأسعار محددة وفقاً لنظام تعرفه يصدر عن مجلس الوزراء.
2. على مقدمي خدمات المياه أن يقوموا باتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان هذا الحق، ووضع الخطط اللازمة لتطوير هذه الخدمات بما ينسجم و السياسة المائية العامة."

ونصت المادة (6) من ذات القانون على:

1. يكون استخدام المياه لتلبية الاحتياجات الآتية:
 - أ) المنزلية والسكنية.
 - ب) الزراعة والري.
 - ج) الصناعة.
 - د) السياحة.
 - هـ) التجارة والتبادل التجاري.
 - و) المحافظة على النظم البيئية والموائل المائية.
2. يجب الحصول على الترخيص اللازم قبل تحويل حق الاستخدام من استخدام إلى آخر.

3. تعمل السلطة وبالتعاون مع المؤسسات الرسمية الأخرى والجهات ذات العلاقة، وضمن إطار الموازنة المائية السنوية على تحديد كمية وكيفية استخدام المياه، بالنسبة للقطاعات والمناطق المختلفة، على أن تحظى الاستخدامات المنزلية بأولوية مطلقة على جميع الاستخدامات الأخرى من حيث تخصيص الموارد المائية المتاحة".

7.3.2 حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي

بلغت كمية المياه المتوفرة في الأراضي الفلسطينية سنويا 342.7 مليون متر مكعب حسب تقرير إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية، واستثنى من الإحصاء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال عنوة بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967. وفيما يتعلق بالاستخدام المنزلي، فقد بلغت كمية المياه المزودة في الأراضي الفلسطينية 2014 حوالي 191.3 مليون متر مكعب بواقع 102.8 مليون متر مكعب في الضفة الغربية وحوالي 89 مليون متر مكعب في قطاع غزة، فيما بلغت حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي 79.4 لتر/ فرد/ يوم كانت النسبة الأقل في محافظة جنين، حيث بلغت حصة الفرد حوالي 39.2 لتر/ فرد/ يوم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

8.3.2 الوضع المائي في جنين

فيما يتعلق بالتزود بالمياه، يوجد في محافظة جنين (32) تجمعاً تعتمد على التزود بالمياه من خلال دائرة مياه الضفة، تتوزع كما يلي: (16) تجمعاً تعتمد على الآبار الذاتية من بينها مدينة جنين، وتجمع واحد يعتمد على الآبار الزراعية، و(3) تجمعات تعتمد على مياه الينابيع، كما يوجد في جنين (39) تجمعاً غير مخدوم أي دون شبكات توزيع للمياه ودون مصادر مياه دائمة (فريجات والخطيب، 2009).

وتعاني محافظة جنين من عجز مائي يقدر ب (10.7) مليون متر مكعب. في حين تقدر تعرفه المياه وأسعار التزود في بلدية جنين ما قيمته (5.5 شيكل/م³). وهناك نقص كبير في كميات المياه المزودة

في الضفة الغربية بلغ حوالي (41) مليون متر مكعب معظمها في محافظات الخليل ونابلس وجنين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

جدول (2.2): معدل الاستهلاك اليومي للفرد من المياه (جميع الأنواع). (مجلس تنظيم قطاع المياه- تقارير الأداء 2013-2014-2015-2016)

عدد السكان لسنة 2016	مصدر توزيع المياه لكل منطقة	حصة الفرد (لتر/فرد/يوم)				المنطقة
		2016	2015	2014	2013	
54000	بلدية جنين/دائرة الصرف الصحي	74	69	59	58	مدينة جنين
62000	مجلس الخدمات المشترك/ شمال غرب جنين	47	40	54	29	شمال غرب جنين
21068	مجلس الخدمات المشترك/ ميثلون	62	49	43	41	ميثلون
27000	بلدية قباطية	56	55	55	51	قباطية
17000	بلدية يعبد	80	80	75	68	يعبد

يبين الجدول أعلاه حجم التغير الذي طرأ على حصة الفرد اليومية من المياه خلال أربع سنوات في مناطق الدراسة الموضحة في الجدول ومصدر توزيع المياه لكل منطقة، إضافة إلى عدد سكان كل منطقة في عام 2016.

يبين الجدول تحسناً ملحوظاً في حصة الفرد من المياه في هذه المناطق ابتداءً من 2016 مقارنة بالأعوام السابقة (2013-2014-2015)، فقد وصلت حصة الفرد اليومية من المياه إلى (74 لتر) لمناطق بلدية جنين مقارنة مع (58 لتر) في العام 2013، كما بلغت حصة الفرد اليومية من المياه (47 لتر) في منطقة مجلس الخدمات المشترك/ شمال غرب جنين للسكان مقارنة مع (29 لتر) عام 2013. بينما وصلت حصة الفرد اليومية من المياه إلى (62 لتر) في منطقة مجلس الخدمات المشترك/ ميثلون بعد أن كانت (41 لتر) عام 2013. أمّا منطقة قباطية فقد بلغت حصة الفرد

اليومية (56 لتر) بعد أن كانت (51 لتر) عام 2013. أما بالنسبة لمنطقة يعبد فقد وصلت حصة الفرد إلى (80 لتراً) بعد أن كانت (68 لتراً) عام 2013.

في تقرير نشرته وكالة فلسطين اليوم عام 2016، أوضحت حجم الأزمة المائية التي تعاني منها مدينة جنين. فقد ذكرت أن المواطنين في عدة أحياء في جنين يعانون من نقص حاد في مياه الشرب التي لا تصل إلى منازلهم، وطالبوا البلدية بالعمل على توفير المياه لأحيائهم. حيث أن أهالي حي السكة، وشارع جنين - نابلس كانوا يعانون من نقص حاد في المياه منذ بداية العام 2016، كما أن مياه البلدية لم تصلهم إلا مرات قليلة، وأنها عندما كانت تصل فإنها لا تصل للخزانات على أسطح البنايات، وإن وصلت فهي ضعيفة جداً. كما كان المواطنون يقومون بشراء صهاريج مياه، ما يشكل عبئاً اقتصادياً جديداً في ظل الأوضاع المتردية التي يعيشونها. (وكالة فلسطين اليوم، 2016) وبيّن الجدول رقم (3.2) كمية المياه المشتراة (مليون م³)، متوسط سعر البيع لكل متر مكعب من المياه والتكاليف التشغيلية لكل متر مكعب من المياه المباعة في مدينة جنين (مجلس تنظيم قطاع المياه- تقارير الأداء 2014-2015-2016).

جدول (3.2): كمية المياه المشتراة (مليون م³)، متوسط سعر البيع لكل متر مكعب من المياه والتكاليف التشغيلية لكل متر مكعب من المياه المباعة في مدينة جنين (مجلس تنظيم قطاع المياه- تقارير الأداء 2014-2015-2016)

2016	2015	2014	
1.84 (64%)	1.56 (58%)	1.63 (69%)	كمية المياه المشتراة (مليون م ³)
5.60	9.0	8.00	التكلفة التشغيلية (شيكل) / م ³
5.12	5.21	6.21	متوسط سعر البيع (شيكل) / م ³

المصدر: (مجلس تنظيم قطاع المياه، 2017)

يبين الجدول السابق أن سعر المياه قد انخفض، وذلك أمر طبيعي نظراً لزيادة كمية المياه من المشاريع المذكورة حيث توفرت عناصر النزاهة، مما أدى إلى الزيادة في كمية المياه في المناطق المستفيدة من المشاريع، حيث كانت كمية المياه المشتراة (مليون م³) في مدينة جنين سنة 2014 1.63 (69%)، وكان متوسط سعر البيع لكل متر مكعب من المياه 6.21، والتكاليف التشغيلية لكل

متر مكعب من المياه المباعة 8.00. وفي العام 2015 بلغت كمية المياه المشتراة (مليون م³) في مدينة جنين حوالي 1.56 (58%) وبلغ متوسط سعر البيع 5.21، والتكلف التشغيلية 9.00. وكانت كمية المياه المشتراة (مليون م³) 1.84 (64%) في العام 2016، وبلغ متوسط سعر البيع 5.12، أما التكلفة التشغيلية فكانت 5.60. ويلاحظ هنا ارتفاع التكاليف التشغيلية أكثر من سعر البيع، ويعود السبب في ذلك إلى أن تكلفة العاملين في قطاع المياه في محافظة جنين تبلغ ثلث تكلفة التشغيل وهي الأعلى بين مزودي خدمات المياه في فلسطين، بالإضافة إلى التكاليف التشغيلية الأخرى (مجلس تنظيم قطاع المياه، 2017).

تشمل منطقة شمال غرب جنين (اليامون، السيلة الحارثية، كفردان، زوبوا، رمانة، الطيبة، عانين، العرقة، تعنك، الهاشمية، وكفرقود)، ويزيد التعداد السكاني في هذه المنطقة عن 75 ألف مواطن، ويقدم مجلس الخدمات المشترك لقرى غرب جنين الخدمات الخاصة بتزويد مياه الشرب، بالإضافة إلى التشغيل والصيانة للنظام المائي (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2016). ويبين الجدول (4.2) كمية المياه المشتراة (مليون م³)، متوسط سعر البيع لكل متر مكعب من المياه والتكاليف التشغيلية لكل متر مكعب من المياه المباعة في غرب جنين (مجلس تنظيم قطاع المياه- تقارير الأداء 2014-2015-2016).

جدول (4.2): كمية المياه المشتراة (مليون م³)، متوسط سعر البيع لكل متر مكعب من المياه والتكاليف التشغيلية لكل متر مكعب من المياه المباعة في غرب جنين (مجلس تنظيم قطاع المياه- تقارير الأداء 2014-2015-2016)

2016	2015	2014	
0.79 (64%)	0.67 (58%)	0.90 (49%)	كمية المياه المشتراة (مليون م ³)
5.76	5.80	6.5	التكلفة التشغيلية (شيكل/م ³)
5.46	5.80	5.35	متوسط سعر البيع (شيكل) /م ³

المصدر: (سلطة المياه الفلسطينية، 2017)

يبين الجدول السابق توفر معايير النزاهة في المشاريع المنفذة، والذي أثر بدوره على انخفاض التكلفة التشغيلية ومتوسط سعر البيع لكمية المياه المشتراة (3 مليون م)، حيث بلغت التكلفة التشغيلية لكمية المياه المشتراة (3 مليون م) في العام 2014 في منطقة غرب جنين 6.5، ومتوسط سعر البيع بلغ 5.35، وفي العام 2015 بلغت التكلفة التشغيلية ومتوسط سعر البيع 5.80. أما في العام 2016 فقد بلغت التكلفة التشغيلية حوالي 5.76، ومتوسط سعر البيع بلغ 5.46.

تقع ميثلون على ارتفاع 300 متر فوق مستوى سطح البحر جنوب شرق مدينة جنين وعلى منتصف المسافة بين مدينتي نابلس - جنين، وتطل على سهل منبسط تقدر مساحته بحوالي 30 ألف دونم، حسب المخطط الهيكلي الاسرائيلي، تقدر مساحة ميثلون بحوالي ألف دونم، حيث أصبحت المساحة الحالية في ظل السلطة الوطنية ثلاث أضعاف المساحة المذكورة بناء على المخطط الهيكلي المعد من قبل بلدية ميثلون. يتم تزويد المنطقة بالمياه من خلال مزود المياه المسؤول والممثل في مجلس الخدمات المشترك لمياه الشرب والصرف الصحي/ منطقة ميثلون.

أما يعبد فتقع على ارتفاع 370 متراً تقريباً، وتعتبر من أهم المناطق التابعة لمحافظة جنين؛ ووفقاً لإحصاء العام 2016، يقدر عدد سكان المدينة بقرابة 17000 ألف نسمة تقريباً، وتزود المنطقة بالمياه من خلال مزود المياه المسؤول والممثل في بلدية يعبد، وبالنسبة لقباطية، فتقع على بعد عشرة كيلومترات إلى جنوب غرب مدينة جنين، ويقدر عدد سكانها وفقاً لإحصاء العام 2016 حوالي 23.860 ألف نسمة تقريباً، وترتفع حوالي 240م عن سطح البحر، وتبلغ مساحة البلدة والأراضي التابعة لها قرابة 50.550 دونماً، ويتم تزويد المنطقة بالمياه من خلال مزود المياه المسؤول والممثل في بلدية قباطية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

جدول (5.2): كمية المياه المشتراة (مليون م³)، متوسط سعر البيع لكل متر مكعب من المياه والتكاليف التشغيلية لكل متر مكعب من المياه المباعة في ميثلون (مجلس تنظيم قطاع المياه-تقارير الأداء 2014-2015-2016)

2016	2015	2014	
0.64 (100%)	0.56 (100%)	0.52 (100%)	كمية المياه المشتراة (مليون م ³)
4.68	4.80	4.20	التكلفة التشغيلية (شيكال) /م ³
5.47	5.80	5.69	متوسط سعر البيع (شيكال) /م ³

المصدر: (مجلس تنظيم قطاع المياه، 2017)

يظهر من الجداول (3.2) و(4.2) و(5.2) أعلاه تغير كمية المياه المشتراة وسعر البيع عبر السنوات، حيث تبين الجداول ارتفاعاً في حصة الفرد من المياه في عام 2016 مقارنة بالعامين السابقين حتى وصلت إلى (1.84) (64%) في مدينة جنين، و(0.79) (64%) في منطقة غرب جنين، و(0.64) (100%) في منطقة ميثلون. بينما انخفضت الكلفة التشغيلية في عام 2016 إلى (5.59 شيكال) في مدينة جنين، و(5.76 شيكال) في منطقة غرب جنين، و(4.68 شيكال) في منطقة ميثلون وذلك نتيجة للالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بتنفيذ المشروع وتحسن إدارة قطاع المياه والالتزام ببعض معايير النزاهة. أما بالنسبة بمتوسط سعر بيع المتر المكعب الواحد من المياه فقد انخفض في عام 2016 مقارنة بالعامين السابقين إلى (5.12 شيكال) في مدينة جنين، و(5.46 شيكال) في منطقة غرب جنين، (5.47 شيكال) في منطقة ميثلون.

ويعد هذا التغير تغيراً إيجابياً، حيث يوضح ذلك أن السياسة والإجراءات المتبعة لتنظيم قطاع المياه في هذه المنطقة تتبع أسس الإدارة الصحيحة.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل أهم الدراسات التي تم العثور عليها في موضوع الدراسة، حيث لم يجد الباحث دراسات تتحدث عن موضوع "النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب" بشكل أقرب وأعمق من هذه الدراسات، لذا يتم عرض هذه الدراسات التي كان من أبرزها:

1.3 الجزء الأول: النزاهة لدى مزودي خدمات قطاع مياه الشرب

- دراسة التقييم الوطني الشامل لنزاهة إدارة المياه (في سبيل الحفاظ على المياه في لبنان). والتي أجراها (فرج الله وآخرون، 2015)، سعت هذه الدراسة إلى فهم عملية صنع السياسات العامة المتصلة بالتغير المناخي والوضع البيئي في المنطقة العربية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الموارد المائية في لبنان تتعرض للضغط نتيجة للنمو السكاني المتزايد، بالإضافة إلى ازدياد التوسع العمراني والنمو الاقتصادي، وسوء إدارة المياه والتلوث وتغير المناخ. وبينت النتائج أيضاً أن أهم تحديات النزاهة في إدارة المياه في لبنان تتمثل في تجزؤ التشريعات والتخاذل في التنفيذ، وعدم الانتظام في منح تراخيص للآبار وفرط ضخ المياه، والتميز في الموارد البشرية. وأوصت الدراسة بضرورة تعديل النظام التنظيمي الحالي المشتمل على الإطار التشريعي وتدابير مكافحة الفساد.
- دراسة أجرتها الجمعية العربية لمرافق المياه (أكوا) عام (2015) بعنوان: النزاهة في قطاع المياه. بينت الدراسة المفهوم الحقيقي لتعزيز النزاهة، حيث وضحت الدراسة أن المفهوم المنتشر عن تعزيز النزاهة في قطاع المياه هو البحث عن فساد وفاسدين، إلا أن تطبيق تعزيز النزاهة هو عكس مكافحة الفساد بمعنى أنه إجراء وقائي لمنع فرص حصول الفساد، أما

مكافحة الفساد تبحث في التحقيق في حالات فساد موجودة بالفعل وفيها خسائر ومستفيدين ومتهمين وشركاء وقد تتضرر سمعة أربابها من خلال عملية التحقيق التي تكون في غالبها عمل أممي وقانوني بحث، وغالباً ما تقاوم بشدة وعرقلة وأحياناً بعنف من قبل الأطراف الأخرى، خاصة وأنها أحياناً تكون ضد متنفذين في النظام الإداري أو الفني، إضافة إلى الأثر السلبي على المؤسسة وواجباتها وخدماتها تجاه الجمهور. وخلصت الدراسة إلى أن إجراء تعزيز النزاهة يمكن تنفيذه في أي قطاع مثل الخدمات الصحية والمستشفيات، البنوك، التأمين، الخدمات، التعليم، العدل، البلديات، الأمن، السياحة وغيرها، وله فوائد كبيرة على المؤسسات الخاصة والعامة، وبالتالي تحسين جودة الخدمات المقدمة وجودة الحياة للمواطنين بحيث يتوافق ما يدفعه المستهلك مقابل هذه الخدمات مع قيمة الخدمة المقدمة.

- دليل صمم من قبل شبكة نزاهة المياه (Water Integrity Network) عام (2015) بعنوان: إدارة النزاهة في منظمات قطاع المياه- إرشادات عملية لتحديد وإدارة مخاطر النزاهة لتحسين فاعلية منظمات المياه العامة والخاصة. يهدف الدليل إلى تحديد ومعالجة مخاطر النزاهة في العمليات اليومية وإدارة منظمة قطاع المياه. حيث يمكن للدليل أن يساعد المؤسسات على إطلاق عملية تغيير النزاهة ويقدم إرشادات حول مجموعة من الأدوات العملية التي يمكن استخدامها لمعالجة المخاطر الرئيسية، بما في ذلك: التمويل والمحاسبة وأدوات الشراء وأدوات التوظيف ومدونات السلوك وقوائم التدقيق للمراجعة وأدوات العمل الميدانية وأنظمة إدارة الشكاوى. ويمكن أن تستفيد أنواع مختلفة من منظمات قطاع المياه من هذا النهج، الذي يمكن تطبيقه كعملية تطوعية أو على النحو الذي أوصت به هيئة تنظيمية محلية أو رابطة قطاعية. يتم تطبيق الدليل من قبل مقدمي خدمات المياه في كينيا واندونيسيا وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع المياه في زامبيا، كما يجري تكييف صندوق الأدوات لاستخدامه من قبل منظمات إدارة نظام المياه في المجتمعات الريفية ومنظمات أحواض الأنهار في إثيوبيا.
- برنامج تعزيز النزاهة في قطاع المياه (شركة مياه العقبة)، أجراها (أبو عبدالله، 2014) وكان الهدف الأساسي للدراسة هو الارتقاء بخدمات المياه والصرف الصحي من خلال تكريس مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة، والتركيز على مفهوم الحوكمة في قطاع المياه.

- أهداف التنمية المستدامة (الإدارة المستدامة للمياه وخدمات الصرف الصحي) دراسة أجريت من قبل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014)، فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن أهم هدف من أهداف التنمية المستدامة هو ضمان توفير المياه للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، فتوافر المياه يعتبر الأساس للحد من الفقر والنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، بالإضافة إلى مساهمتها في تحسين الرفاه الاجتماعي والنمو الشامل للجميع.
- دراسة نظام تعرفه المياه في الأراضي الفلسطينية بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والتي أجراها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) عام 2013. هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة نظام تعرفه المياه الجديد الذي أعدته سلطة المياه الفلسطينية، حيث تطرقت لدراسة دور ووظيفة التعرف، والتحقق إذا كانت تؤكد الأهداف المنشودة وأهمها الحق في الوصول إلى المياه الصحية النظيفة من قبل جميع المواطنين بما فيهم الفقراء، وترشيد استهلاكها في جميع المجالات المنزلية والزراعية والصناعية والتجارية واستدامة تزويدها. أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلاف كبير في تعرفه المياه بين مختلف المناطق الفلسطينية، ويعود هذا الاختلاف إلى اعتماد مزودي المياه لأسس غير سوية أو موضوعية لتحديد أسعار المياه أهمها تغطية التكاليف. وعلى الرغم من ذلك يعاني معظم مزودي المياه عجزاً مالياً بسبب عدم قدرتهم على استرداد التكاليف. حيث تراجعت قدرة المزودين على استرداد تكاليف تزويد السكان بالمياه نظراً لعدة عوامل أهمها عدم ضبط التكاليف وضعف القدرة على تحصيل الفواتير، وكل ذلك يؤدي إلى ضعف الأداء.
- النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الهيئات المحلية في قطاع غزة، دراسة أجراها (علي، 2012)، ونشرت من قبل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، وقد أكدت الدراسة أن قطاع الحكم المحلي يعتبر من القطاعات المهمة في المجتمع الفلسطيني، والذي يشكل ركيزة أساسية في النظام الديمقراطي الفلسطيني، وتقوم البلديات بتقديم العديد من الخدمات للمواطنين أهمها خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي وشق الطرق... إلخ. وبينت الدراسة أيضاً أن النزاهة تعني لقطاع الحكم المحلي تعزيز الثقة بمؤسسات الحكم المحلي عن طريق معاملة الجميع بعدالة دون تمييز، وأن النزاهة تتطلب إقرار الذمة المالية، ومنع حالات تضارب المصالح، بالإضافة إلى الالتزام بإجراءات توظيف سليمة بعيدة عن الوساطة والمحسوبية

وقائمة على مبدأ تكافؤ الفرص. وقد أوصت الدراسة بضرورة إعداد دليل إجراءات الحصول على الخدمات من قبل الهيئات المحلية وطباعته وتوزيعه على المواطنين، الأمر الذي يساعد في تعزيز الشفافية في تقديم الهيئة المحلية للخدمات للمواطنين ويضمن تحقيق العدالة والمساواة في تقديم الخدمات للجميع.

● مراقبة أداء مزودي خدمات المياه في فلسطين، دراسة أجريت من قبل (سلطة المياه الفلسطينية، 2012)، هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية مراقبة أداء مزودي خدمات المياه في فلسطين، وكانت عناصر تقييم الأداء كالاتي (نسبة العمل في خدمة المياه، كفاءة التحصيل "الجباية"، المياه غير المحاسب عليها "الفاقد"، مؤشر إنتاجية الموظفين...إلخ. وبينت الدراسة أيضاً وجود العديد من أنظمة المياه العامة والخاصة المنتشرة في فلسطين، والتي تزود أكثر من (4.000.000) فلسطيني بمياه الشرب اللازمة، إلا أنه لا تتوفر خدمة شبكات الصرف الصحي إلا لحوالي 31% من مجموع سكان الضفة الغربية. وتقوم سلطة المياه الفلسطينية أيضاً بمراقبة (12) مزود خدمة مياه من فئة الجملة وغير الجملة وذلك لتقييم أدائهم العام. وأوصت الدراسة بضرورة قيام مزودي خدمة المياه بتحسين مستوى تزويد الخدمات من خلال القيام بتبني مبدأ الاستحقاق في المحاسبة، وفصل الحسابات، وخفض الفاقد من المياه.

● بيئة النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني، دراسة أجراها (التميمي، 2009)، وقد أكدت الدراسة أن العمل على تفعيل مجلس المياه ولجانه سيؤدي إلى خلق بيئة يتم فيها صنع السياسات بشكل فعال، وبالتالي تسهيل مهمة سلطة المياه، بحيث تكون كياناً ناظماً لقطاع المياه، وبينت النتائج أيضاً أن غياب المجلس التشريعي وعدم قيامه بمحاسبة الهيئات التابعة لمجلس الوزراء أضعف الرقابة وأضعف الشفافية، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المجالس المحلية بمراقبة قطاع المياه بحيث لا يتم التغاضي عن حفر الآبار العشوائية، وحساب عائدات ومصاريف المياه.

2.3 الجزء الثاني: دراسات النزاهة في تنفيذ مشاريع مياه الشرب

من الدراسات التي سوف تفحص موضوع النزاهة في تنفيذ مشاريع مياه الشرب:

- مشروع مياه شمال شرق جنين (دير غزالة، فقوعة، عربونة، عرانة، بيت قاد، جلبون، وادي الضبع، دير أبو ضعيف)، والهادف إلى زيادة نسبة التغطية بالمياه للمناطق غير المخدومة، وهو مشروع مكتمل لتحقيق مؤشرات لفحص النزاهة (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2016).
- مشروع تأهيل الآبار في محافظة جنين (عراية، صانور، عنزة، فحمة، بير الباشا، حي الشهداء)، والذي يهدف إلى زيادة كمية المياه المزودة للسكان، وتحقيق العدالة في التوزيع في الجزء الجنوبي الغربي من المحافظة، وهو مشروع مكتمل لفحص مؤشرات النزاهة (سلطة المياه الفلسطينية، 2017).
- مشروع مياه اليامون والقرى المجاورة (اليامون، السيلة الحارثية، رمانة، الطيبة، عانين، كفردان، كفرقود، تعنك، الهاشمية، العرقة، زبوبة، خربة السعادة)، والهادف إلى تحسين كمية المياه المزودة للمواطنين، وتقليل الفاقد في شبكات المياه، وهو مشروع غير مكتمل لفحص مدى تحقيق مؤشرات النزاهة (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2016).

3.3 الفرق بين الدراسات السابقة ودراسة الباحث

تضمن البحث سبعة دراسات متنوعة، كانت مواضيعها شاملة للجوانب المتعلقة بالنزاهة والشفافية والمساءلة لدى مزودي خدمات قطاع المياه سنلخصها ضمن الجدول الاتي:

جدول رقم (1.3): الفرق بين دراسة الباحث والدراسات الواردة في البحث

الرقم	الدراسات السابقة	دراسة الباحث
1	دراسة التقييم الوطني الشامل لنزاهة إدارة المياه (في سبيل الحفاظ على المياه في لبنان). الباحث فرج الله وآخرون، 2015، سعت إلى فهم عملية صنع	تبحث في موضوع النزاهة والشفافية في قطاع المياه (دراسة مطبقة على مجلس الخدمات المشترك - شمال

<p>(غرب جنين)</p>	<p>السياسات العامة المتصلة بالتغيّر المناخي والوضع البيئي في المنطقة العربية</p>	
<p>تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على أهم الطرق لتعزيز النزاهة والشفافية في قطاع المياه من خلال إظهار الخلل في ثلاثة من المشاريع المطبقة من قبل مجلس الخدمات المشترك - شمال غرب جنين)</p>	<p>دراسة أجراها الباحث أبو عبدالله عام (2014) بعنوان: برنامج تعزيز النزاهة في قطاع المياه (شركة مياه العقبة). هدفت إلى الارتقاء بخدمات المياه والصرف الصحي من خلال تكريس مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة، والتركيز على مفهوم الحوكمة في قطاع المياه.</p>	<p>2</p>
<p>تهدف الدراسة إلى بيان أن أهم هدف من أهداف التنمية المستدامة هو ضمان توفير المياه للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.</p>	<p>دراسة أجريت من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2014 بعنوان: أهداف التنمية المستدامة (الإدارة المستدامة للمياه وخدمات الصرف الصحي). بينت الدراسة أن أهم هدف من أهداف التنمية المستدامة هو ضمان توفير المياه للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، فتوافر المياه يعتبر الأساس للحد من الفقر والنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، بالإضافة إلى مساهمتها في تحسين الرفاه الاجتماعي والنمو الشامل للجميع.</p>	<p>3</p>
<p>تهدف الدراسة إلى مقارنة تعرفه المياه لدى مزودي المياه في منطقة الدراسة والمناطق الأخرى، ومدى التفاوت في أسعار المياه المقدمة للمستهلكين.</p>	<p>دراسة نظام تعرفه المياه في الأراضي الفلسطينية بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والتي أجراها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) عام 2013. أظهرت نتائج الدراسة أن تعرفه المياه تختلف بشكل كبير بين المناطق الفلسطينية المختلفة، ويرجع هذا التباين إلى اعتماد مزودي المياه لأسس غير موضوعية في العديد من الأحيان لتحديد أسعار المياه أهمها تغطية التكاليف، وقد يكون ذلك ناتجاً عن الاختلاف في سعر استخراج المتر المكعب الواحد، كما أن الاختلاف في سعر تعرفه المياه ناتج عن قرب وبعد المنطقة عن مكان تجمع المياه. "أي كل ما كانت المنطقة أقرب يقل سعر تعرفه المياه والعكس صحيح".</p>	<p>4</p>

<p>تبحث الدراسة الحالية في التطورات التي حدثت في حصة الفرد اليومية من المياه في المنطقة المذكورة وتحليل التكلفة التشغيلية وسعر البيع للتوصل إلى الهدف الأساسي وهو الكشف عن الخلل الموجود في هذا القطاع.</p>	<p>تقرير علي، محمود عام (2012) بعنوان: تقرير حول النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الهيئات المحلية في قطاع غزة، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان. بينت الدراسة أن النزاهة تتطلب إقرار الذمة المالية، ومنع حالات تضارب المصالح، بالإضافة إلى الالتزام بإجراءات توظيف سليمة بعيدة عن الوساطة والمحسوبية وقائمة على مبدأ تكافؤ الفرص.</p>	<p>5</p>
<p>تسعى الدراسة الحالية إلى دراسة أداء مزودي خدمات المياه في جنين في المنطقة المذكورة من خلال مشاريع تم عملها من قبل مجلس تنظيم المياه، في الفترة حتى عام 2016 من حيث مدى التزامهم بتحسين حصة الفرد.</p>	<p>دراسة أجريت من قبل سلطة المياه الفلسطينية عام 2012 بعنوان: مراقبة أداء مزودي خدمات المياه في فلسطين. بينت الدراسة وجود العديد من أنظمة المياه العامة والخاصة المنتشرة في فلسطين، والتي تزود أكثر من (4.000.000) فلسطيني بمياه الشرب اللازمة، إلا أنه لا تتوفر خدمة شبكات الصرف الصحي إلا لحوالي 31% من مجموع سكان الضفة الغربية.</p>	<p>6</p>
<p>تسعى الدراسة للوصول إلى مكان الخلل في تنظيم قطاع المياه وأداء مزودي خدمة المياه في منطقة الدراسة، واقتراح الحلول المبينة على دراسة حقيقية للواقع الموجود.</p>	<p>بيئة النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني، دراسة أجراها التميمي عام 2009. كانت نتائج الدراسة تتلخص في أن غياب المجلس التشريعي وعدم قيامه بمحاسبة الهيئات التابعة لمجلس الوزراء أضعف الرقابة وأضعاف الشفافية.</p>	<p>7</p>

الفصل الرابع

دراسة تحليلية للمشاريع المتعلقة بمياه الشرب

يتضمن هذا الفصل تحليل للمشاريع التي تمت دراستها وهي كالتالي:

1.4 مشروع مياه شمال شرق جنين

هو مشروع خطوط ناقلة لقرى شمال شرق جنين كمرحلة أولى بأقطار تتراوح بين (6 /16 إنش) بطول إجمالي 24 كم وإنشاء خزان ومحطة ضخ، حيث أن هذا المشروع يهدف إلى إيصال المياه لهذه المناطق، أما التجمعات المستفيدة من المشروع: (دير غزالة، فقوعة، عربونة، بيت قاد، جلبون، وادي الضبع، دير أبو ضعيف)، إجمالي عدد سكان 18.633 نسمة (جدول 1.4)، إذ كان تاريخ البدء بتنفيذ المشروع 2015/2/2، وتاريخ الانتهاء من المشروع 2016/5/26، أمّا تكلفة المشروع فكانت 51 مليون دولار (الحدث، 2015، 27 أيار) وقد كانت نسبة أعلى زيادة فيها (11.55 لتر/ فرد/ يوم) في قرية عربونة، أمّا أقل نسبة زيادة فقد كانت في قرية بيت قاد بواقع (4.35 لتر/ فرد/ يوم)، وقد كان الهدف زيادة حصة الفرد (رئيس مجلس الخدمات المشترك، حزيران، 2018، اتصال شخصي).

ويبين الجدول (1.4) نسبة التجمعات السكانية التي يخدمها المشروع وهي 7 تجمعات، يبلغ عدد سكانها 18.633 ألف نسمة، وتتراوح نسبة الزيادة ما بين (4.35% و 11.55%) مقارنة قبل تنفيذ المشروع.

جدول (1.4) : أعداد السكان وحصّة الفرد في التجمعات المستفيدة من المشروع

نسبة الفاقد %	نسبة الزيادة %	حصّة الفرد		عدد السكان عام 2016	اسم التجمع
		بعد المشروع	قبل المشروع		
2.46	7.16	35.80	28.64	1112	1. دير غزالة
3.17	10.19	39.53	29.31	8430	2. فقوعة
2.35	11.55	37.40	25.85	1007	3. عربونة
0.37	4.35	35.61	31.26	1799	4. بيت قاد
2.12	8.82	52.95	44.13	2971	5. جلبون
1.29	6.2	20.7	14.5	511	6. وادي الضبع
0.55	5.55	60.78	55.23	6925	7. دير أبو ضعيف
				18.633	المجموع

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)

(معاد أبو سعده (حزيران، 2018)، اتصال شخصي)

بالنظر للجدول أعلاه يتبين لنا أن حصّة الفرد في القرى التي شملها المشروع قد زادت في جميع المناطق التي شملها المشروع، حيث بلغت نسبة الزيادة في دير غزالة (7.16 لتر للفرد) وفي فقوعة (10.22)، وفي عربونة (11.55) ، أما في بيت قاد فقد بلغت نسبة الزيادة بعد تنفيذ المشروع (4.35) وفي جلبون (8.82) وفي وادي الضبع (6.2) وأخيرا في دير أبو ضعيف (5.55).

ومن خلال هذه الأرقام يتبين لنا أن أكبر نسبة في الزيادة في حصّة الفرد كانت في عربونة وأقل نسبة كانت في بيت قاد ، ويرى الباحث أن السبب في ذلك قد يكون ناجم عن وجود اختلاف في طبيعة

البنية التحتية في هذه المناطق ، حيث وجد خلل في إمدادات المياه في بعض المناطق التي كانت فيها نسبة الزيادة قليلة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تبايناً كبيراً بين حصة الفرد اليومية من المياه في مناطق شمال شرق جنين والحد الأدنى من المياه الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، حيث تراوحت حصة الفرد اليومية من المياه في مناطق شمال شرق جنين ما بين (20.7 - 60.78) / لتر/ فرد/ يوم، بينما الحد الأدنى من المياه للفرد الواحد في اليوم الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية هو 100 /لتر/ فرد/ يوم.

2.4 مشروع تأهيل الآبار في محافظة جنين

هو مشروع تأهيل كامل لكل من بئر عرابية وصانور من خلال بناء خزان توازن وتوريد مضخة ووحدة دفع، حيث أن المشروع يهدف لزيادة كمية المياه الصالحة للشرب في مناطق الخدمة وتخفيض نسبة التباين في معدلات التزود اليومي بين المناطق المزودة، حيث يخدم المشروع تجمعات (عرابية، صانور، جبع، عنزة، فحمة، بئر الباشا، حي الشهداء) والتي يبلغ عدد سكانها 37.152 نسمة. تم البدء بتنفيذه بتاريخ 2013/10/23، وتم الانتهاء منه في 2015/10/24. وقد بلغت تكلفة المشروع \$ 14,721,000 (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2016).

حيث أن كلا المشروعين المذكورين أعلاه اكتملا نتيجة للالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بتنفيذ المشروع والإدارة الجيدة لقطاع المياه. ويبين الجدول (2.4) التجمعات السكانية المستفيدة من المشروع.



الشكل (2.4) مشروع تأهيل الآبار في محافظة



الشكل (1.4) مشروع مياه شمال شرق جنين

جدول (2.4) أعداد السكان في التجمعات المستفيدة وحصّة الفرد من المشروع

نسبة الفاقد %	نسبة الزيادة %	حصّة الفرد		عدد السكان عام 2016	اسم التجمع
		بعد المشروع	قبل المشروع		
1.20	4.26	60.78	56.52	28123	1. عرابة
7.30	21.35	49.24	27.89	5055	2. صانور
11.09	44.09	78.11	34.02	41055	3. جبع
5.15	27.07	66.02	38.32	7232	4. عنزة
3.05	10.06	46.31	36.25	3090	5. فحمة
0.50	1.71	57.94	56.23	1625	6. بئر الباشا
2.06	10.91	66.21	55.30	2173	7. الشهداء
				37.152	المجموع

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)

(الدكتور معاذ أبو سعده (حزيران، 2018)، اتصال شخصي)

بالنظر للجدول أعلاه يتبين لنا أن حصّة الفرد في القرى التي شملها المشروع قد زادت في جميع المناطق التي شملها تنفيذ المشروع، حيث بلغت نسبة الزيادة في عرابة (4.26%) وفي صانور (21.35%)، وفي جبع (44.09%)، أما في عنزة فقد بلغت نسبة الزيادة بعد تنفيذ المشروع (27.07%) وفي فحمة (10.06%) وفي بئر الباشا (1.71%) وأخيراً في الشهداء (10.91%). ومن خلال هذه الأرقام يتبين لنا أن أكبر نسبة في الزيادة في حصّة الفرد كانت في جبع وأقل نسبة كانت في بئر الباشا، ويرى الباحث أن السبب في ذلك قد يكون أيضاً ناجم عن وجود اختلاف في طبيعة البنية التحتية من حيث التأسيس والتركييب والتصميم، في هذه المناطق، حيث وجد خلل في إمدادات المياه في بعض المناطق التي كانت فيها نسبة الزيادة قليلة، ويعزى ذلك إلى الزيادة في الفاقد وبالتالي النقص في التزويد. كما يلاحظ الباحث هنا وجود فرق كبير في نسبة الزيادة بين مناطق المشروع الأول ومناطق المشروع الثاني، نتيجة لذلك.

وهنا أيضا يظهر تفاوتاً في حصة الفرد اليومية من المياه في المناطق التي يخدمها هذا المشروع وحصة الفرد في المشروع الأول والحد الأدنى من المياه الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، حيث تراوحت حصة الفرد اليومية في هذا المشروع ما بين (30.19 - 71.3) لتر/ فرد/ يوم.

3.4 مشروع مياه اليامون والقرى المجاورة

هو مشروع مياه متكامل لإعادة تأهيل وتوسعة شبكات داخلية بطول 90 كم، وإنشاء 3 خزانات مياه، بالإضافة إلى إنشاء خطوط ناقلة، تجهيز محطة ضخ وتأهيل بئر كفيرت، بالإضافة إلى تأهيل عدادات المشتركين وربطها بنظام السكادا. المشروع يهدف إلى تحسين إمدادات المياه وزيادة كمية المياه المزودة للتجمعات السكنية المبينة في جدول (3.4).

جدول (3.4-أ) أعداد السكان في التجمعات المستفيدة من المشروع وحصة الفرد قبل وبعد المشروع

نسبة الفاقد %	نسبة الزيادة %	حصة الفرد		عدد السكان عام 2016	اسم التجمع
		بعد المشروع	قبل المشروع		
4.30	17.86	71.3	53.44	20361	1. اليامون
3.78	18.22	69.45	51.23	11710	2. الســــيلة الحارثية
2.84	9.26	42.78	33.52	3903	3. رمانة
0.78	5.76	33.62	27.86	2639	4. الطيبة
1.45	8.93	49.58	40.65	4588	5. عانين
1.20	7.53	55.48	47.95	6398	6. كفردان
2.09	11.05	31.41	20.36	1.421	7. كفرقود
1.38	7.35	30.19	22.84	1.243	8. تعنك
2.09	13.01	38.55	25.45	1.306	9. الهاشمية

جدول (3.4-ب) أعداد السكان في التجمعات المستفيدة من المشروع وحصّة الفرد قبل وبعد المشروع

1.89	12.23	35.74	23.51	1.243	10. العرقة
0.58	7.58	38.44	30.86	2.404	11. زوبيا
1.10	9.09	34.25	25.16	172	12. خربة السعادة
0.78	7.24	36.76	29.52	495	13. خرب سروج
				50.273.	المجموع
				617	

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)

لقد بلغت نسبة أعلى زيادة في هذا المشروع حوالي (18.22) لتر/فرد/يوم وذلك في السيلة الحارثية، أما أقل زيادة فكانت لصالح الطيبة بنسبة (5.76) لتر/فرد/يوم. (رئيس مجلس الخدمات المشترك، حزران، 2018، اتصال شخصي).

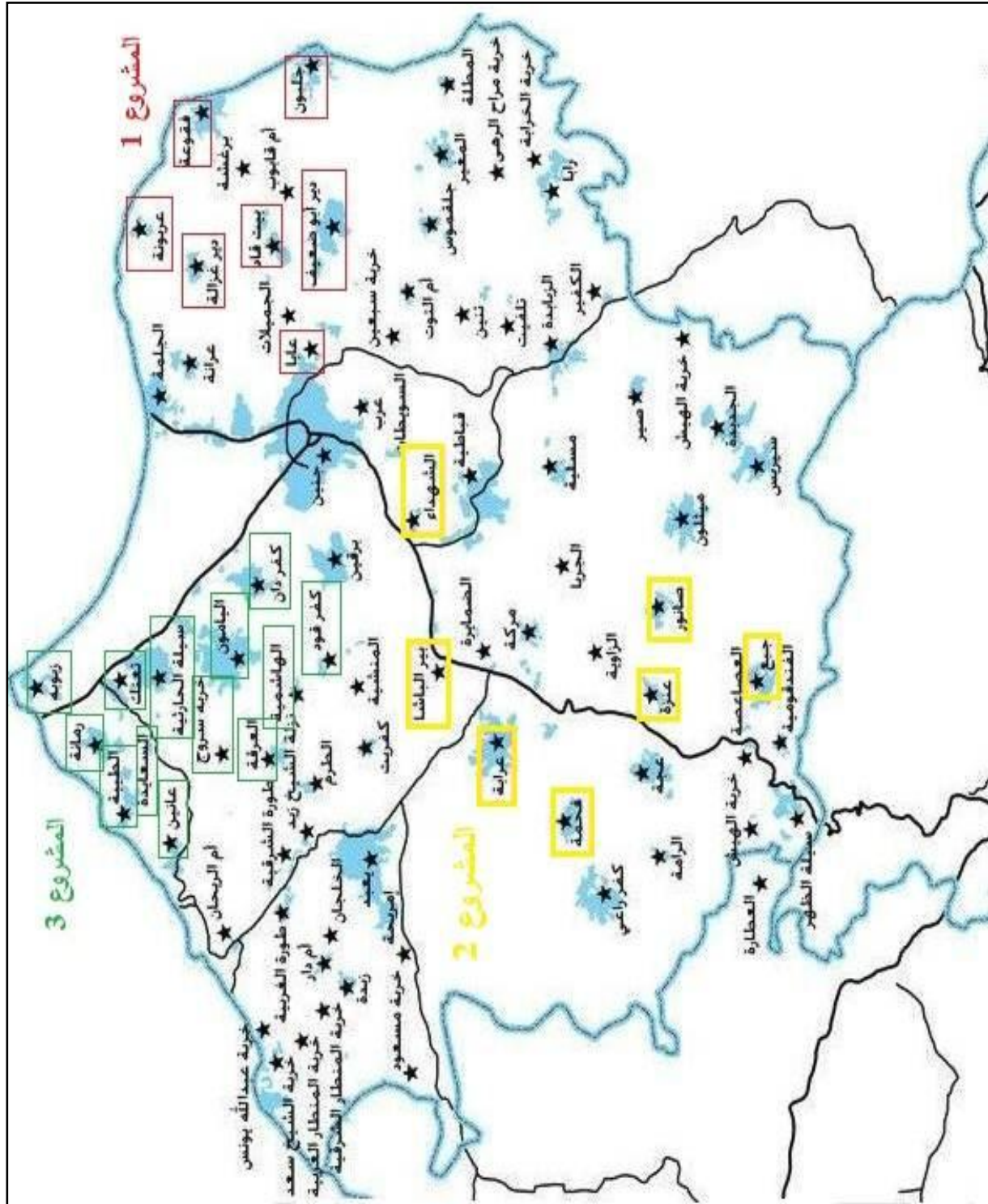
أما التجمعات المستفيدة من المشروع: اليامون، السيلة الحارثية، رمانة، الطيبة، عانين، كفردان، كفرقود، تعنك، الهاشمية، العرقة، زوبيا، خربة السعادة، خرب سروج. وقد بلغت تكلفة المشروع حوالي 7.3 مليون يورو، وتم البدء بتنفيذه بتاريخ 2014/11/3، وتم الانتهاء من المشروع بتاريخ 2015/11/24 (وكالة معاً الإخبارية، 2016).

كانت الزيادة في اليامون (17.86)، وفي السيلة الحارثية (18.22)، وفي رمانة (9.26)، وفي الطيبة (5.76)، وفي عانين (8.93)، وفي كفردان (7.53)، وفي كفرقود (11.05)، وفي تعنك (7.35)، وفي الهاشمية (13.1)، وفي العرقة (12.23)، وفي زوبيا (7.58)، وفي خربة السعادة (9.09)، بينما كانت نسبة الزيادة في خرب سروج (7.24).

وبناء على هذه المعطيات نلاحظ أن نسب الزيادة في قرى منطقة المشروع كانت متقاربة نوعاً ما حيث بلغت أعلى نسبة (18.22%) وأقل نسبة (7.24%). كما نلاحظ أن الزيادة في هذه المنطقة كانت

أقرب إلى منطقة المشروع الأول حيث تراوحت الزيادة في منطقة المشروع الأول بين (11.55) و(5.55).

والشكل التالي يوفر خارطة توضيحية للمشاريع الثلاثة في محافظة جنين:



الشكل (3.4) خارطة توضيحية للمشاريع الثلاثة في محافظة جنين

وبالرجوع إلى المشاريع السابقة يتبين أن مشروع مياه شمال شرق جنين والذي يخدم سبعة تجمعات يبلغ عدد سكانها (18.633)، تراوحت فيه نسبة الزيادة في العام 2016 ما بين (4.35% و11.55%). إلا أن الزيادة في منطقة المشروع الثاني وهو مشروع تأهيل الآبار في محافظة جنين والذي يخدم أيضاً سبعة تجمعات والتي يبلغ عدد سكانها (37.152) كانت مختلفة عن منطقة المشروع الأول، إذ كانت فيها الفروق شاسعة في الزيادة بين المناطق فبلغت أعلى نسبة زيادة فيها (44.09) بينما أقل نسبة كانت (1.71). وفي المشروع الثالث مشروع مياه اليامون والقرى المجاورة والذي يخدم ثلاثة عشر تجمع يبلغ عدد السكان فيها حوالي (50.273.617) بلغت أعلى نسبة زيادة (18.22) وأقل نسبة زيادة (5.76).

ومن خلال تحليل الجداول التي تشير إلى حصة الفرد في مناطق المشاريع الثلاثة نرى أن حصة الفرد قد ارتفعت ولو بنسبة قليلة في بعض المناطق، مما يقودنا إلى الاستنتاج بأن الجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه المشاريع قد عملت على مراعاة معايير النزاهة والشفافية في تنفيذها، وذلك من خلال:

1. عمل دراسات أولية من قبل سلطة المياه الفلسطينية.
2. وضع المعايير والمواصفات اللازمة.
3. طرح عطاءات واستقطاب شركات.
4. المنافسة بين الشركات للمناقصة واختيار الأفضل بطريقة واضحة شفافة دون طعن.
5. عمل الرقابة اللازمة على المقاول من قبل شركات استشارية، وكذلك طرف ممثل للحكومية، وهي دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة المياه الفلسطينية.
6. طرق التنظيم وعمل لجان من الوزارات ذات العلاقة.
7. التسلسل الإداري والمراسلات وإنشاء لجنة العطاءات والتمثيل من كافة الوزارات.

كما نرى أن هناك اختلاف ملحوظ في نسب الزيادة بين المناطق في المشروع نفسه وبين كل مشروع وآخر، ويعزو الباحث السبب في هذه الاختلافات كما ذكر سابقاً إلى طبيعة الاختلافات الموجودة في البنية التحتية لهذه المناطق، حيث تم التعبير عن هذه الاختلافات من خلال المشاهدات العينية والمقابلات التي أجراها الباحث مع المسؤولين عن إدارة قطاع المياه في هذه المناطق.

كما أن اختلاف مصادر المياه للمشاريع الثلاثة، يؤدي إلى ديمومة التزود والتحكم في المصدر من قبل المخطط للمشروع، وهذا هو مبدأ السيادة على المصدر وسهولة التحكم، وهذا مرتبط أيضاً بالحقوق المائية للفلسطينيين من استعادة وسيطرة وتوزيع.

الفصل الخامس

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً لطريقة واجراءات الدراسة من حيث: تحديد منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، وأداة الدراسة، كيفية إعداد الأداة صدق الأداة وثباتها. أيضاً يحتوي الفصل على إجراءات الدراسة ومتغيرات الدراسة، المعالجات الإحصائية وأخيراً مفتاح تصحيح الأداة.

1.5 منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الميداني نظراً لملائمته لأغراض الدراسة. وهو المنهج القائم على وصف خصائص ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها، ويتطلب ذلك عدم التحيز في الوصف كما يتطلب دراسة الحالة والمسح الشامل أو مسح العينة.

2.5 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في إدارة قطاع المياه في جنين، والمسؤولين من الوزارات ذات العلاقة.

3.5 عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (10) من العاملين في قطاع المياه في مدينة جنين وتم توزيع الاستبانة عليهم والجدول التالية توضح توزيع أفراد العينة حسب متغيراتها:

جدول (1.5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير مكان العمل

النسبة المئوية	التكرار	مكان العمل
60.0	6	دائرة المياه
40.0	4	مجلس الخدمات المشترك
%100	10	المجموع

تبين من خلال الجدول أن الأفراد الذين يعملون في دائرة المياه بلغت نسبتهم المئوية 60.0%، بينما بلغت النسبة المئوية للأفراد الذين يعملون في مجلس الخدمات المشترك ما نسبته 40.0%.

جدول (2.5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المسمى الوظيفي
30.0	3	مدير
50.0	5	موظف
20.0	2	مهندس
%100	10	المجموع

تبين من خلال الجدول أن الأفراد الذين كان مسماهم الوظيفي (مدير) بلغت نسبتهم المئوية 30.0%، أما الأفراد الذين كان مسماهم الوظيفي (موظف) فقد بلغت نسبتهم المئوية 50.0%، بينما بلغت النسبة المئوية للأفراد الذي كان مسماهم الوظيفي (مهندس) 20.0%.

جدول (3.5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
30.0	3	أقل من 10 سنوات
40.0	4	من 10-20 سنة
30.0	3	أكثر من 20 سنة
%100	10	المجموع

من خلال الجدول السابق تبين أن الأفراد الذين كانت سنوات الخبرة لديهم أقل من 10 سنوات بلغت نسبتهم المئوية 30.0%، وأن الأفراد الذين كانت سنوات الخبرة لديهم من 10-20 سنة بلغت نسبتهم المئوية 40.0%، بينما بلغت النسبة المئوية للأفراد الذين كانت سنوات الخبرة لديهم أكثر من 20 سنة ما نسبته 30.0%.

4.5 أداة الدراسة

قام الباحث بتطوير أداة الدراسة التي تمثلت بالاستبانة لهدف الإجابة على أسئلة الدراسة وقد تم إعداد أسئلة الاستبانة وفقاً للخطوات التالية:-

1. الرجوع إلى الأدبيات السابقة والاطلاع على أهم ما ورد فيه حول موضوع الدراسة والاستفادة من بعض بنودها.

2. عرض الاستبيان على المحكمين حيث أفادوا بإلغاء بعض الفقرات أو تعديلها وإضافة بعضها ثم خرجت الاستبانة بشكلها النهائي.

تكونت الاستبانة من قسمين: القسم الأول: يحتوي على بيانات شخصية متعلقة بالمستجيبين وشملت عدد من المتغيرات وهي (مكان العمل، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة). والقسم الثاني: يشتمل على فقرات الاستبانة المتعلقة بالنزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في محافظة جنين.

5.5 صدق الأداة

من أجل التحقق من مدى صلاحية أداة الدراسة تم عرضها على المشرف وعلى مجموعة من المتخصصين في ميدان البحث وأفادوا بصدق المقياس وصلاحيتها لأغراض هذا البحث.

6.5 ثبات الأداة

تم التحقق من ثبات الأداة بواسطة المعالجة الإحصائية لفقرات الأداة التي أجريت بواسطة اختبار (كرونباخ - ألفا) على جميع فقرات الاستبانة، وبلغت عينة الدراسة (10) حيث بلغ معامل ثبات المادة الدراسية (0.94) وهو معامل ثبات مناسب وفيه بأغراض الدراسة.

7.5 إجراءات الدراسة

لقد قام الباحث بالإجراءات التالية:

1. تحديد الموضوع والمشكلة.
2. تحديد أفراد المجتمع والعينة.
3. إعداد الاستبانة بصورتها النهائية.
4. الحصول على كتاب من الجامعة، لتسهيل مهمة الدراسة.
5. توزيع الاستبانة على أفراد العينة وجمعها.
6. إجراء التحليل الإحصائي المناسب للتوصل إلى النتائج.

8.5 المعالجة الإحصائية للبيانات

تمت معالجة البيانات بواسطة الحاسوب من خلال برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) حيث تم من خلاله استخراج النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) من أجل التوصل إلى نتائج الدراسة.

9.5 مفتاح تصحيح الأداة

تم اعتماد المفتاح التالي في عملية تصحيح أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقاً لطريقة ليكرت الخماسية للتعرف على مدى توافق إجابات عينة الدراسة، وكان تقسيم وزن إجابات أفراد العينة على النحو التالي:

لقد تم اعتماد التدرج التالي في تصحيح أداة الدراسة.

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الاستجابة
1	2	3	4	5	رتبة الاستجابة
1.80-1	2.60-1.81	3.40-2.61	4.20-3.41	5-4.21	المتوسط الحسابي

الفصل السادس

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث عن موضوع الدراسة وهو (النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في محافظة جنين)، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة، ولتحديد نتائجها تم الاستعانة بالمقياس التالي:

جدول رقم (1.6): مفتاح المتوسطات الحسابية لسلم الإجابة

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي
معارض بشدة	1.80-1
معارض	2.60-1.81
محايد	3.40-2.61
موافق	4.20-3.41
موافق بشدة	5.0-4.21

1.6 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

1. هل تتمتع إدارة قطاع المياه في جنين بالنزاهة؟
2. ما هو وضع إمدادات المياه في مناطق مدينة جنين؟
3. ما هي أهم المعوقات التي تواجه القائمين على إدارة قطاع مياه الشرب؟

وقد تفرع عن هذه الأسئلة الرئيسية السابقة تسعة أسئلة فرعية، وللإجابة عنها فقد قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، لكل مجال من مجالات الاستبانة ولمجالها الكلي، وفيما يلي توضيحاً لهذه النتائج:

1- مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه:

وفيما يلي يتناول الباحث نتائج التحليل المتعلقة في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه.

جدول (2.6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1.	مواد قانون المياه الفلسطينية 2014 تعكس مكونات النزاهة؟	3.90	0.88	كبيرة
2.	قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014 يلبي احتياجات إدارة قطاعات المياه والتنمية.	3.50	1.08	كبيرة
3.	عملية المراقبة وتسلسل الصلاحيات واضحة وغير قابلة لسوء الفهم في قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014.	3.80	0.79	كبيرة
4.	لمجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني مهمة واضحة في قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014.	4.10	0.57	كبيرة
5.	لمجلس الوزراء الفلسطيني فعالية إشرافية على قطاع المياه.	3.70	1.16	كبيرة
6.	شارك أصحاب المصلحة في صياغة قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014؟	3.90	0.88	كبيرة
7.	مواد قانون المياه الفلسطينية 2014 تشجع وجود البنية الأخلاقية الأساسية للعمل في قطاع المياه.	3.30	0.95	متوسطة
	مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه	3.74	0.53	كبيرة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه بوجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، وتبين من الجدول السابق أن أفراد العينة قد أجابوا بدرجة كبيرة على هذا المجال حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية له (3.74) وهي درجة عالية، مما يؤكد للباحث بأن عينة الدراسة أفادوا بوجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، وقد حصلت الفقرة الرابعة على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته (4.10) وجاءت بدرجة استجابة كبيرة ونصت على "المجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني مهمة واضحة في قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014"، أما بالنسبة للفقرتين الأولى والسادسة فقد حصلنا على نفس قيمة المتوسط الحسابي للدرجة الكلية وهي (3.90) وجاءتا كذلك بدرجة استجابة كبيرة، حيث نصت الفقرة الأولى على "مواد قانون المياه الفلسطينية 2014 تعكس مكونات النزاهة؟"، ونصت الفقرة الثانية على "شارك أصحاب المصلحة في صياغة قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014؟"، وقد نصت الفقرة الثانية على "قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014 يلبي احتياجات إدارة قطاعات المياه والتنمية"، ونصت الفقرة الثالثة على "عملية المراقبة وتسلسل الصلاحيات واضحة وغير قابلة لسوء الفهم في قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014"، إضافة إلى الفقرة الخامسة والتي نصت على "المجلس الوزراء الفلسطيني فعالية إشرافية على قطاع المياه"، والفقرة السابعة والتي نصت على "مواد قانون المياه الفلسطينية 2014 تشجع وجود البنية الأخلاقية الأساسية للعمل في قطاع المياه"، وبالمجمل فقد أكدت عينة الدراسة على وجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه.

2- مجال السياسات واللوائح:

وفيما يلي يتناول الباحث نتائج التحليل المتعلقة في مجال السياسات واللوائح.

جدول (3.6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال السياسات واللوائح

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1.	هناك سياسات مياه معتمدة توجه قطاع المياه الفلسطيني.	2.90	1.29	متوسطة
2.	يتم إعداد هذه السياسات على مستوى مجلس الخدمات المشترك.	2.90	1.37	متوسطة
3.	تعكس هذه السياسات مدى مفهوم النزاهة.	3.30	1.57	متوسطة
4.	تُعتبر هذه السياسات عن مدى الإنصاف في الحصول على الموارد المائية.	4.10	0.99	كبيرة
5.	يتم رصد تنفيذ السياسات المائية المعتمدة من قبل الجهات المختصة.	3.70	1.05	كبيرة
6.	هذه السياسات واضحة لأصحاب المصلحة.	3.80	0.91	كبيرة
7.	هناك وضوح لموقع مجلس الخدمات المشترك ضمن لوائح قانون المياه الفلسطيني.	4.30	0.82	كبيرة جداً
8.	يتم الرجوع إلى قانون المياه الفلسطيني في حالة حدوث خلافات حول الصلاحيات.	4.00	0.94	كبيرة
مجال السياسات واللوائح				
		3.62	0.50	كبيرة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال السياسات واللوائح بوجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، وتبين من الجدول السابق أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بدرجة تتراوح بين متوسطة وكبيرة على هذا المجال حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية له (3.62) وهي درجة عالية، مما يؤكد للباحث بأن عينة الدراسة أفادوا بوجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، فقد حصلت الفقرة السابعة على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته (4.30) وجاءت بدرجة استجابة كبيرة جداً ونصت على "هناك وضوح لموقع مجلس الخدمات المشترك ضمن لوائح قانون المياه الفلسطيني"، أما بالنسبة للفقرتين الرابعة والثامنة فقد حصلتا على متوسط حسابي عالي وجاءتا بدرجة استجابة كبيرة، حيث نصت الفقرة الرابعة على "تُعتبر هذه السياسات عن مدى الإنصاف في الحصول

على الموارد المائية" ونصت الفقرة الثامنة على "يتم الرجوع إلى قانون المياه الفلسطيني في حالة حدوث خلافات حول الصلاحيات"، أما الفقرات الأولى والثانية والثالثة فقد حصلت كل منهما على درجة استجابة متوسطة ونصنا على "هناك سياسات مياه معتمدة توجه قطاع المياه الفلسطيني" و"يتم إعداد هذه السياسات على مستوى مجلس الخدمات المشترك" و"تعكس هذه السياسات مدى مفهوم النزاهة"، كما حصلت الفقرتين الخامسة والسادسة على درجة استجابة كبيرة، حيث نصت الفقرة الخامسة على "يتم رصد تنفيذ السياسات المائية المعتمدة من قبل الجهات المختصة" ونصت الفقرة السادسة على "هذه السياسات واضحة لأصحاب المصلحة". فقد أكدت عينة الدراسة على وجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مجال السياسات واللوائح.

3- مجال الأنظمة:

وفيما يلي يتناول الباحث نتائج التحليل المتعلقة في مجال الأنظمة.

جدول (4.6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال الأنظمة

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1.	هناك تطور واضح ومعتمد للأنظمة الخاصة بإدارة قطاع المياه.	3.90	1.59	كبيرة
2.	سلطة المياه الفلسطينية (كهيئة تنظيمية) لديها آليات وأدوات لرصد تطبيق مختلف أنظمة مياه الشرب.	3.60	0.96	كبيرة
3.	تقوم سلطة المياه الفلسطينية ومصالح المياه بالإبلاغ بشكل منتظم حول تطبيق نظم إدارة قطاع المياه.	3.60	1.26	كبيرة
4.	تعتبر أنظمة إدارة المياه معروفة وسهلة المنال.	3.10	1.19	متوسطة
5.	يتم تقديم تقارير دورية لمجلس تنظيم قطاع المياه.	3.60	1.07	كبيرة
مجال الأنظمة		3.56	1.05	كبيرة

يبين الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الأنظمة بوجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، ومن خلال الجدول السابق اتضح أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بدرجة كبيرة على هذا المجال حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية له (3.56) وهي درجة عالية، مما يؤكد للباحث بأن عينة الدراسة أشاروا إلى وجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، فقد حصلت الفقرة الأولى على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته (3.90) وجاءت بدرجة استجابة كبيرة ونصت على "هناك تطور واضح ومعتمد للأنظمة الخاصة بإدارة قطاع المياه"، وقد حصلت كل من الفقرتين الثانية والثالثة على درجة استجابة كبيرة ونصتا على "سلطة المياه الفلسطينية (كهيئة تنظيمية) لديها آليات وأدوات لرصد تطبيق مختلف أنظمة مياه الشرب" و"تقوم سلطة المياه الفلسطينية ومصالح المياه بالإبلاغ بشكل منتظم حول تطبيق نظم إدارة قطاع المياه"، أما الفقرة الرابعة فقد حصلت على درجة استجابة متوسطة ونصت على "تعتبر أنظمة إدارة المياه معروفة وسهلة المنال"، وحصلت الفقرة الخامسة على درجة استجابة كبيرة ونصت على "يتم تقديم تقارير دورية لمجلس تنظيم قطاع المياه". وبالمجمل فقد أكدت عينة الدراسة على وجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مجال الأنظمة.

4- مجال معايير جودة المياه

يتناول الباحث فيما يلي نتائج التحليل المتعلقة في مجال معايير جودة المياه.

جدول (5.6-أ): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال معايير جودة المياه

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1.	هناك معايير واضحة ومعتمدة لجودة المياه المستخدمة للشرب والزراعة ومياه التعبئة.	3.90	1.10	كبيرة
2.	يتم اعتماد معايير مياه الشرب وتطبيقها حسب مواصفات الجهات الرسمية (الصحة، الزراعة، المقاييس).	4.00	1.41	كبيرة

جدول (5.6-ب): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال معايير جودة المياه

كبيرة	1.05	3.70	يتم تقديم تقرير حول نوعية المياه إلى جهات الاختصاص.	3.
كبيرة	1.31	3.80	نتائج رصد جودة المياه هي في متناول المستفيدين.	4.
كبيرة	0.67	3.70	هناك مشاركة لأصحاب المصلحة في صياغة معايير جودة المياه ومياه الصرف الصحي.	5.
كبيرة	1.64	3.50	يتم متابعة الخلل الناتج عن نقص معايير جودة المياه وتصويبه.	6.
كبيرة	0.74	3.65	مجال معايير جودة المياه	

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال معايير جودة المياه بوجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، وتبين من الجدول السابق أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بدرجة كبيرة على هذا المجال حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية له (3.65) وهي درجة عالية، مما يؤكد للباحث بأن عينة الدراسة أفادوا بوجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، وقد حصلت الفقرة الثانية على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته (4.00) وجاءت بدرجة استجابة كبيرة ونصت على "يتم اعتماد معايير مياه الشرب وتطبيقها حسب مواصفات الجهات الرسمية (الصحة، الزراعة، المواصفات والمقاييس)"، وحصلت الفقرة الأولى على درجة استجابة كبيرة ونصت على "هناك معايير واضحة ومعتمدة لجودة المياه المستخدمة للشرب والزراعة ومياه التعبئة"، كما حصلت كل من الفقرتين الثالثة والخامسة على نفس قيمة المتوسط الحسابي (3.70) وبدرجة استجابة كبيرة ونصت على "يتم تقديم تقرير حول نوعية المياه إلى جهات الاختصاص" و"هناك مشاركة لأصحاب المصلحة في صياغة معايير جودة المياه ومياه الصرف الصحي"، أما الفقرة الرابعة فقد حصلت على درجة استجابة كبيرة ونصت على "نتائج رصد جودة المياه هي في متناول المستفيدين"، ومن ثم جاءت الفقرة السادسة وحصلت على درجة استجابة كبيرة ونصت على "يتم متابعة الخلل الناتج عن نقص معايير جودة المياه وتصويبه". وقد أكدت عينة الدراسة على وجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مجال معايير جودة المياه.

5- مجال التخطيط والميزانية

يوضح الجدول التالي نتائج التحليل المتعلقة في مجال التخطيط والميزانية.

جدول (6.6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال التخطيط والميزانية

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1.	هناك خطة معتمدة لتطوير قطاع المياه في محافظة جنين.	4.10	0.87	كبيرة
2.	تعكس الخطط المعتمدة احتياجات وأولويات قطاع المياه والصرف الصحي.	3.40	1.26	متوسطة
3.	الخطة تعكس مكونات النزاهة (الشفافية والمساءلة والمشاركة) في قطاع المياه والصرف الصحي.	3.50	1.08	كبيرة
4.	يتم مراقبة تنفيذ الخطة المالية ومراجعتها والمصادقة عليها.	3.40	1.26	متوسطة
5.	يمكن الوصول إلى الخطط التنفيذية لقطاع المياه من خلال نشرها والإعلان عنها لأصحاب المصلحة.	4.1000	0.99	كبيرة
6.	يشارك أصحاب المصلحة في التخطيط ومراقبة التنفيذ.	3.40	1.17	متوسطة
7.	يتم عمل تقييم لآلية تنفيذ الخطة بطريقة تشاركية مع مختلف أصحاب المصلحة.	3.50	1.43	كبيرة
مجال التخطيط والميزانية				
		3.62	0.76	كبيرة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التخطيط والميزانية بوجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، وتبين من خلال الجدول أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بدرجة تتراوح بين كبيرة ومتوسطة على هذا المجال حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية له (3.62) وهي درجة عالية، مما يؤكد للباحث بأن عينة الدراسة أكدوا على وجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، وقد حصلت كل من الفقرتين الأولى والخامسة على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته

(4.10) وجاءت بدرجة استجابة كبيرة، حيث نصت الفقرة الأولى على "هناك خطة معتمدة لتطوير قطاع المياه في محافظة جنين"، ونصت الفقرة الخامسة على "يمكن الوصول إلى الخطط التنفيذية لقطاع المياه من خلال نشرها والإعلان عنها لأصحاب المصلحة"، كما حصلت كل من الفقرات الثانية والرابعة والسادسة على نفس قيمة المتوسط الحسابي (3.40) وبدرجة استجابة متوسطة ونصت كل منهما على "تعكس الخطط المعتمدة احتياجات وأولويات قطاع المياه والصرف الصحي" ويتم مراقبة تنفيذ الخطة المالية ومراجعتها والمصادقة عليها" و"يشارك أصحاب المصلحة في التخطيط ومراقبة التنفيذ"، كذلك بالنسبة للفقرتين الثالثة والسابعة فقد حصلتا على نفس قيمة المتوسط الحسابي (3.50) وبدرجة استجابة كبيرة، فقد نصت الفقرة الثالثة على "الخطة تعكس مكونات النزاهة (الشفافية والمساءلة والمشاركة) في قطاع المياه والصرف الصحي"، ثم نصت الفقرة السابعة على "يتم عمل تقييم لآلية تنفيذ الخطة بطريقة تشاركية مع مختلف أصحاب المصلحة". وبالمجمل فقد أكدت عينة الدراسة على وجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مجال التخطيط والميزانية.

6- مجال قطاع التطوير:

الجدول التالي يوضح نتائج التحليل المتعلقة في مجال قطاع التطوير.

جدول (7.6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال قطاع التطوير

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1.	التقرير المقدم عن التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع يقدم للجهة المخولة.	3.90	1.19	كبيرة
2.	المعلومات حول تنفيذ المشروع يمكن الوصول إليها ويتم نشرها.	3.90	1.44	كبيرة
3.	عملية التنفيذ تأخذ بعين الاعتبار مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين.	3.80	1.31	كبيرة
مجال قطاع التطوير				
		3.86	1.10	كبيرة

يبين الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال قطاع التطوير بوجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، واتضح من خلال الجدول أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بدرجة كبيرة على هذا المجال حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية له (3.86) وهي درجة عالية، مما يؤكد للباحث بأن عينة الدراسة أفادوا بوجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، وقد حصلت الفقرتين الأولى والثانية على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته (3.90) ودرجة استجابة كبيرة، إذ نصت الفقرة الأولى على "التقرير المقدم عن التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع يقدم للجهة المخولة"، بينما نصت الفقرة الثانية على "المعلومات حول تنفيذ المشروع يمكن الوصول إليها ويتم نشرها"، أما الفقرة الثالثة فقد نصت على "عملية التنفيذ تأخذ بعين الاعتبار مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين". وقد أكدت عينة الدراسة على وجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مجال قطاع التطوير.

7- مجال إدارة الموارد البشرية:

يتناول الباحث فيما يلي نتائج التحليل المتعلقة في مجال إدارة الموارد البشرية.

جدول (8.6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال إدارة الموارد البشرية

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1.	يعتمد توظيف موظفين جدد على نظام الموارد البشرية حسب الشواغر.	3.40	1.07	متوسطة
2.	تتم ترقية الموظفين على أساس نظام الموارد البشرية.	4.00	0.66	كبيرة
3.	يتم رصد عملية الترقية.	4.20	0.78	كبيرة
4.	تتم متابعة الإجابة على شكاوى المواطنين.	3.30	1.49	متوسطة
5.	يتم الإعلان عن عملية التوظيف في وسائل الإعلام.	3.70	1.33	كبيرة
مجال إدارة الموارد البشرية				
		3.72	0.76	كبيرة

يبين الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال إدارة الموارد البشرية بوجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، ومن خلال الجدول السابق اتضح أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بدرجة تتراوح بين كبيرة ومتوسطة على هذا المجال حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية له (3.72) وهي درجة عالية، مما يؤكد للباحث بأن عينة الدراسة أشاروا إلى وجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، وقد حصلت الفقرة الثالثة على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته (4.20) وجاءت بدرجة استجابة كبيرة ونصت على "يتم رصد عملية الترقية"، وقد حصلت كل من الفقرتين الأولى والرابعة على درجة استجابة متوسطة ونصتا على "يعتمد توظيف موظفين جدد على نظام الموارد البشرية حسب الشواغر" و"تتم متابعة الإجابة على شكاوى المواطنين"، أما الفقرة الثانية فقد حصلت على درجة استجابة كبيرة ونصت على "تتم ترقية الموظفين على أساس نظام الموارد البشرية"، وكذلك بالنسبة للفقرة الخامسة والتي نصت على "يتم الإعلان عن عملية التوظيف في وسائل الإعلام". وبالمجمل فقد أكدت عينة الدراسة على وجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مجال إدارة الموارد البشرية.

8- مجال الإدارة المالية:

الجدول التالي يوضح نتائج التحليل المتعلقة في مجال الإدارة المالية.

جدول (9.6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال الإدارة المالية

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1.	يراعى استرداد التكاليف في إدارة المياه.	2.50	1.43	قليلة
2.	يتم إقرار ميزانيات المشاريع/ البرامج من قبل الجهة المخولة باتخاذ القرار.	2.40	1.50	قليلة
3.	المعلومات المالية بشأن الوضع المالي للمشروع يمكن الوصول إليها.	4.10	0.73	كبيرة
	مجال الإدارة المالية	3.00	0.54	متوسطة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الإدارة المالية بوجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، واتضح من خلال الجدول أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بدرجة قليلة ومتوسطة على هذا المجال حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية له (3.00) وهي درجة متوسطة، مما يؤكد للباحث بأن عينة الدراسة أفادوا بوجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، وقد حصلت الفقرة الثالثة على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته (4.10) وبدرجة استجابة كبيرة، ونصت على "المعلومات المالية بشأن الوضع المالي للمشروع يمكن الوصول إليها"، أما الفقرتين الأولى والثانية فقد حصلتا على درجة استجابة قليلة ونصتا على "يراعى استرداد التكاليف في إدارة المياه" و"يتم إقرار ميزانيات المشاريع/ البرامج من قبل الجهة المخولة باتخاذ القرار". وبالمجمل فقد أكدت عينة الدراسة على وجود نسبة متوسطة من النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مجال الإدارة المالية.

9- مجال تخصيص المياه:

يوضح الجدول التالي نتائج التحليل المتعلقة في مجال تخصيص المياه.

جدول (10.6-أ): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في

مجال تخصيص المياه

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1.	يتم تخصيص كميات المياه للمجتمعات المهمشة بناءً على سياسات معروفة ومعتمدة.	3.60	1.07	كبيرة
2.	يتبع تخصص كميات المياه للمجتمعات توازن العرض والطلب.	3.50	1.26	كبيرة
3.	جودة المياه تراعي معايير المواصفات والمقاييس.	3.70	1.25	كبيرة
4.	يتم رصد توفير المياه بكميات كبيرة لخدمة المناطق المختلفة والإفادة للجهة المخولة.	3.90	0.99	كبيرة

جدول (10.6-ب): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال تخصيص المياه

كبيرة	1.03	3.80	يتم الإعلان عن تخصيص كمية المياه لمنطقة معينة ونشرها.	5.
كبيرة	1.10	3.90	المعلومات حول نوعية المياه تشارك مع أصحاب المصلحة والجمهور.	6.
كبيرة	1.43	3.50	تخصيص المياه يراعي في التوزيع العادل أساس احتياجات المناطق الجغرافية المختلفة.	7.
كبيرة	1.03	3.70	مجال تخصيص المياه	

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تخصيص المياه بوجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، ومن خلال الجدول تبين أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بدرجة كبيرة على هذا المجال حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية له (3.70) وهي درجة كبيرة، مما يؤكد للباحث بأن عينة الدراسة أشاروا بوجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب، وقد حصلت كل من الفقرتين الرابعة والسادسة على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته (3.90) ودرجة استجابة كبيرة، ونصتا على "يتم رصد توفير المياه بكميات كبيرة لخدمة المناطق المختلفة والإفادة للجهة المخولة" و"المعلومات حول نوعية المياه تشارك مع أصحاب المصلحة والجمهور"، أما الفقرة الأولى فقد حصلت على درجة استجابة كبيرة ونصت على "يتم تخصيص كميات المياه للمجتمعات المهمشة بناءً على سياسات معروفة ومعتمدة"، وتلتها الفقرة الثانية ونصت على "يتبع تخصص كميات المياه للمجتمعات توازن العرض والطلب"، ثم جاءت الفقرة الثالثة ونصت على "جودة المياه تراعي معايير المواصفات والمقاييس"، وكذلك فقد حصلت الفقرتين الخامسة والسابعة على درجة استجابة كبيرة ونصتا على "يتم الإعلان عن تخصيص كمية المياه لمنطقة معينة ونشرها" و"تخصيص المياه يراعي في التوزيع العادل أساس احتياجات المناطق الجغرافية المختلفة". وبالمجمل فقد أكدت عينة الدراسة على وجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مجال تخصيص المياه.

جدول (11.6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة الكلية

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1.	مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه	3.74	0.53	كبيرة
2.	مجال السياسات واللوائح	3.62	0.50	كبيرة
3.	مجال الأنظمة	3.56	1.05	كبيرة
4.	مجال معايير جودة المياه	3.65	0.74	كبيرة
5.	مجال التخطيط والميزانية	3.62	0.76	كبيرة
6.	مجال التطوير	3.86	1.10	كبيرة
7.	مجال ادارة الموارد البشرية	3.72	0.76	كبيرة
8.	مجال الادارة المالية	3.00	0.54	متوسطة
9.	مجال تخصيص المياه	3.70	1.03	كبيرة
	المجال الكلي	3.61	0.65	كبيرة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة وللمجال الكلي حيث كانت على النحو التالي:

- بلغ المتوسط الحسابي لمجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه (3.74) وبدرجة استجابة (كبيرة).
- بلغ المتوسط الحسابي لمجال السياسات واللوائح (3.62) بدرجة استجابة (كبيرة).
- قد بلغ المتوسط الحسابي لمجال الأنظمة (3.56) بدرجة استجابة (كبيرة).
- بلغ المتوسط الحسابي لمجال معايير جودة المياه (3.65) بدرجة استجابة (كبيرة).
- في مجال التخطيط والميزانية بلغ المتوسط الحسابي له (3.62) بدرجة استجابة (كبيرة).
- وبلغ المتوسط الحسابي لمجال التطوير (3.86) وبدرجة استجابة (كبيرة).
- وفي مجال ادارة الموارد البشرية بلغ المتوسط الحسابي (3.72) وبدرجة استجابة (كبيرة).
- وقد بلغ المتوسط الحسابي لمجال الإدارة المالية (3.00) بدرجة استجابة (متوسطة).
- وفي مجال تخصيص المياه بلغ المتوسط الحسابي (3.70) بدرجة استجابة (كبيرة).

- أما في مجال الدراسة الكلي فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.61) بدرجة استجابة (كبيرة).

وعليه يرى الباحث أن السبب بخروج هذه المتوسطات الحسابية بدرجات كبيرة هو كون عينة الدراسة يجمعون على وجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مدينة جنين. وكذلك وجود النزاهة في مجال السياسات واللوائح ومجال الأنظمة، ومجال التخطيط والميزانية بالإضافة إلى مجال التطوير، وهذه المجالات جميعها هي من اختصاص سلطة المياه، مما يدل على تمتع سلطة المياه بدرجة كبيرة من النزاهة في مجال إدارة قطاع مياه الشرب، كما أن وجود درجة كبيرة من النزاهة في مجال معايير جودة المياه هي إشارة إلى وجود النزاهة لدى مجلس تنظيم المياه.

2.6 نتائج فرضيات الدراسة

1. نتائج الفرضية الأولى والتي تنص على: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha=0.05)$ في النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مدينة جنين تعزى لمتغير مكان العمل).

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (**Independent Sample t-test**) للمقارنة بين وسطين حسابيين لعينتين مستقلتين من أجل استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) المحسوبة ودرجات الحرية وقيمة الدلالة الإحصائية، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول (12.6-أ): نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة للمقارنة بين وسطين حسابيين لعينتين مستقلتين (**Independent Sample t-test**) تبعاً لمتغير مكان العمل

المجال	مكان العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه	دائرة المياه	6	3.6905	.68462	-.361-	0.727
	مجلس الخدمات المشترك	4	3.8214	.24398		

جدول (12.6-ب): نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة للمقارنة بين وسطين حسابيين لعينتين مستقلتين (Independent Sample t-test) تبعاً لمتغير مكان العمل

0.884	.150	.61450	3.6458	6	دائرة المياه	مجالات السياسات واللوائح
		.37326	3.5938	4	مجلس الخدمات المشترك	
0.091	-1.920-	1.16447	3.1000	6	دائرة المياه	مجالات الأنظمة
		.19149	4.2500	4	مجلس الخدمات المشترك	
0.248	-1.246-	.91135	3.4167	6	دائرة المياه	مجالات معايير جودة المياه
		.13608	4.0000	4	مجلس الخدمات المشترك	
0.472	-.755-	.98423	3.4762	6	دائرة المياه	مجالات التخطيط والميزانية
		.11664	3.8571	4	مجلس الخدمات المشترك	
0.215	-1.345-	1.31233	3.5000	6	دائرة المياه	مجالات قطاع التطوير
		.31914	4.4167	4	مجلس الخدمات المشترك	
0.468	-0.762-	.88015	3.5667	6	دائرة المياه	مجالات ادارة الموارد البشرية
		.57446	3.9500	4	مجلس الخدمات المشترك	
0.038	-2.477-	.25092	2.7222	6	دائرة المياه	مجالات الادارة المالية
		.63099	3.4167	4	مجلس الخدمات المشترك	
0.156	-1.568-	1.20345	3.3095	6	دائرة المياه	مجالات تخصيص المياه
		.26082	4.2857	4	مجلس الخدمات المشترك	
0.193	-1.422-	.77410	3.3808	6	دائرة المياه	المجال الكلي
		.20661	3.9546	4	مجلس الخدمات المشترك	

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

يتضح من خلال الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مدينة جنين بالنسبة لمتغير مكان العمل على مجالات الدراسة وعلى مجالها الكلي، ففي مجال الدراسة الأول وهو مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.727) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، وفي مجال الدراسة الثاني وهو مجال السياسات واللوائح كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.884) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، كذلك في مجال الدراسة الثالث وهو مجال الأنظمة فقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.091) وهي أعلى من القيمة المفروضة، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية في مجال الدراسة الرابع وهو مجال معايير جودة المياه ما قيمته (0.248) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، وفي مجال الدراسة الخامس وهو مجال التخطيط والميزانية كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.472) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، وفي مجال الدراسة السادس وهو مجال قطاع التطوير كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.215) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، وكذلك في مجال الدراسة السابع وهو مجال ادارة الموارد البشرية كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.468) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، أما في مجال الدراسة الثامن وهو مجال الإدارة المالية فقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.038) وهي قيمة أقل من القيمة المفروضة، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير مكان العمل بالنسبة لمجال الإدارة المالية.

وفي مجال الدراسة الأخير وهو مجال الدراسة التاسع مجال تخصيص المياه كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.193) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، وعليه تقبل الفرضية المتعلقة بمتغير مكان العمل على مجالات الدراسة ومجالها الكلي ما عدا مجال الدراسة الثامن.

2. نتائج الفرضية الثانية والتي تنص على: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مدينة جنين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي).

وللتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA**) لاستخراج قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الحرية وقيم (ف)

المحسوبة وقيم مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة وعلى الأداة الكلية للدراسة، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول (13.6): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير المسمى الوظيفي

مستوى الدلالة	قيمة F	داخل المجموعات		بين المجموعات		المجال
		متوسط المربعات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
0.956	0.045	0.362	2.531	0.016	0.033	مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه
0.445	0.910	0.262	1.835	0.239	0.477	مجال السياسات واللوائح
0.480	0.817	1.166	8.159	0.953	1.905	مجال الأنظمة
0.578	0.594	0.614	4.296	0.364	0.729	مجال معايير جودة المياه
0.333	1.291	0.546	3.822	0.705	1.410	مجال التخطيط والميزانية
0.790	0.243	1.460	10.222	0.356	0.711	مجال قطاع التطوير
0.756	0.292	0.688	4.815	0.201	0.401	مجال ادارة الموارد البشرية
0.734	0.324	0.349	2.441	0.113	0.226	مجال الادارة المالية
0.745	0.308	1.278	8.946	0.393	0.786	مجال تخصيص المياه
0.755	0.293	0.516	3.612	0.151	0.302	المجال الكلي

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مدينة جنين بالنسبة لمتغير المسمى الوظيفي

على جميع مجالات الدراسة وعلى مجالها الكلي حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.755) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، وعليه تقبل الفرضية المتعلقة بمتغير المسمى الوظيفي، حيث أن أفراد عينة الدراسة وبالرغم من اختلاف مسمياتهم الوظيفية فقد كانوا متفقين في إجاباتهم حول وجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مدينة جنين.

3. نتائج الفرضية الثالثة والتي تنص على: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$) في النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مدينة جنين تعزى لمتغير سنوات الخبرة).

وللتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستخراج قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الحرية وقيم (ف) المحسوبة وقيم مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة وعلى الأداة الكلية للدراسة، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (14.6-أ): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير سنوات الخبرة

مستوى الدلالة	قيمة F	داخل المجموعات		بين المجموعات		المجال
		متوسط المربعات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
0.452	0.892	0.292	2.043	0.260	0.521	مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه
0.585	0.579	0.283	1.984	164	0.328	مجال السياسات واللوائح
0.173	2.281	0.870	6.093	1.985	3.971	مجال الأنظمة
0.570	0.609	0.611	4.280	0.372	0.745	مجال معايير جودة المياه
0.503	0.760	0.614	4.299	0.467	0.933	مجال التخطيط والميزانية

جدول رقم (14.6-ب): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير سنوات الخبرة

0.609	0.532	1.356	9.491	0.721	1.443	مجال قطاع التطوير
0.903	0.103	0.724	5.067	0.075	0.149	مجال ادارة الموارد البشرية
0.279	1.540	0.265	1.852	0.407	0.815	مجال الادارة المالية
0.483	0.808	1.129	7.906	0.913	1.826	مجال تخصيص المياه
0.666	0.431	0.498	3.485	0.214	0.429	المجال الكلي

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

يتضح من خلال الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مدينة جنين بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة على جميع مجالات الدراسة وعلى مجالها الكلي حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.666) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، وعليه تقبل الفرضية المتعلقة بمتغير سنوات الخبرة، فبالرغم من اختلاف سنوات الخبرة إلا أنهم كانوا متفقين حول وجود النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مدينة جنين.

النتائج

توصلت الدراسة الميدانية إلى النتائج التالية:

- بلغ المتوسط الحسابي للنزاهة في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه (3.74) وبدرجة (كبيرة).
- بلغ المتوسط الحسابي للنزاهة في مجال السياسات واللوائح (3.62) وبدرجة (كبيرة).
- قد بلغ المتوسط الحسابي للنزاهة في مجال الأنظمة (3.56) وبدرجة (كبيرة).
- بلغ المتوسط الحسابي للنزاهة في مجال معايير جودة المياه (3.65) وبدرجة (كبيرة).
- بلغ المتوسط الحسابي للنزاهة في مجال التخطيط والميزانية (3.62) وبدرجة (كبيرة).
- بلغ المتوسط الحسابي للنزاهة في مجال التطوير (3.86) وبدرجة (كبيرة).
- وفي مجال ادارة الموارد البشرية بلغ المتوسط الحسابي (3.72) وبدرجة (كبيرة).
- وقد بلغ المتوسط الحسابي لمجال الإدارة المالية (3.00) وبدرجة (متوسطة).
- وفي مجال تخصيص المياه بلغ المتوسط الحسابي (3.70) وبدرجة (كبيرة).
- أما في مجال الدراسة الكلي (النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في محافظة جنين) فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.61) وبدرجة (كبيرة).
- تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مدينة جنين بالنسبة لمتغير مكان العمل.
- كما تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مدينة جنين بالنسبة لمتغير المسمى الوظيفي.
- وتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مدينة جنين بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة.

وبالرجوع إلى المشاريع السابقة يتبين أن:

- مشروع مياه شمال شرق جنين والذي يخدم سبعة تجمعات يبلغ عدد سكانها (18.633)، تراوحت فيه نسبة الزيادة في العام 2016 ما بين (4.35% و 11.55%).

- الزيادة في منطقة المشروع الثاني وهو مشروع تأهيل الآبار في محافظة جنين والذي يخدم أيضاً سبعة تجمعات يبلغ عدد سكانها (37.152) كانت أعلى نسبة زيادة فيها (44.09) بينما أقل نسبة كانت (1.71).
- في المشروع الثالث مشروع مياه اليامون والقرى المجاورة والذي يخدم ثلاثة عشر تجمع يبلغ عدد السكان فيها حوالي (50.273.617) بلغت أعلى نسبة زيادة (18.22) وأقل نسبة زيادة (5.76).
- أن حصة الفرد قد ارتفعت ولو بنسبة قليلة في بعض المناطق، مما يقودنا إلى الاستنتاج بأن الجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه المشاريع قد عملت على مراعاة معايير النزاهة والشفافية في تنفيذها.

الاستنتاجات

من خلال الاستعراض السابق يمكن إدراج الاستنتاجات التالية:

- 1- وجود درجة كبيرة من النزاهة في إدارة قطاع المياه في جنين.
- 2- وجود ضعف في إمدادات المياه وفي البنية التحتية في الكثير من المناطق في جنين وقد يكون ذلك ناجماً عن تقصير وإهمال في هذا الجانب.
- 3- وجود معوقات كبيرة تواجه القائمين على إدارة قطاع مياه الشرب في جنين منها قلة الإمكانيات المادية وتحكم شركة ميكروت الإسرائيلية في بعض جوانب توزيع المياه.

وقد اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة التقييم الوطني الشامل لنزاهة إدارة المياه (في سبيل الحفاظ على المياه في لبنان) والتي بينت نتائجها عدم تطبيق معايير النزاهة في قطاع المياه في لبنان، حيث تواجه النزاهة في قطاع المياه تحديات جمة تتمثل في تجزؤ التشريعات والتخاذل في التنفيذ، وعدم الانتظام في منح تراخيص للآبار وفرط ضخ المياه، والتميز في الموارد البشرية.

كما اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسة التي أجراها (التميمي، 2009) حول بيئة النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني، حيث بينت نتائج دراسته عدم توفر معايير النزاهة والشفافية في قطاع المياه، وذلك بسبب غياب المجلس التشريعي ضعف الرقابة وعدم قيامه بمحاسبة الهيئات التابعة لمجلس الوزراء.

واختلفت الدراسة الحالية أيضاً مع دراسة نظام تعرفه المياه في الأراضي الفلسطينية بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والتي أجراها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) عام 2013، والتي بينت نتائجها عدم تطبيق معايير النزاهة والشفافية من قبل مزودي خدمات المياه، حيث يعتمد مزودو المياه على أسس غير سوية أو موضوعية لتحديد أسعار المياه أهمها تغطية التكاليف.

التوصيات

وبناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- 1- تعزيز قيم النزاهة والشفافية في إدارة هذا القطاع بدرجة كبيرة.
- 2- العمل على تحسين البنية التحتية وإمدادات المياه في الكثير من المناطق التي تعاني منها.
- 3- تعزيز استخدام مصادر المياه الذاتية وتحويل مصادر مياه الزراعة للشرب.
- 4- إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة للتخفيف من الضغط في استخدام المياه في الشرب.
- 5- القيام بمشاريع جديدة في جنين لتشمل مناطق أخرى لم تشملها المشاريع محل الدراسة، وكذلك إدراج المياه الغير تقليدية كمشروع في المدينة.
- 6- ضرورة وجود رقابة أكبر على قطاع المياه وطرق إدارته في المناطق الفلسطينية.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم، هـ. (2011): الأوضاع الإدارية والاقتصادية والاجتماعية في لواء جنين 1214-1247هـ/ 1799-1831م، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.
- الأدغم، ح. (2016): واقع النزاهة ومكافحة الفساد فلسطين 2016. (ملخص التقرير السنوي، 9). الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان. فلسطين.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، (2016): النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. ط4، رام الله- فلسطين.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، (2014): أهداف التنمية المستدامة (الإدارة المستدامة للمياه وخدمات الصرف الصحي). www.undp.org.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، (2014): حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل. http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/water-governance-in-the-arab-region.html
- التفراوتي، م. (2015): نزاهة إدارة المياه- ورشة تدريبية بإفران لتعزيز دور المجتمع المدني والإعلام في مجال حوكمة الموارد، جريدة بيان اليوم، ع7535.
- التيمي، ع. (2009): بيئة النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني (التقرير 22)، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان.
- جريدة النهار الالكترونية، (2015، 16 أيار)، مؤسسة فارس أطلقت "النزاهة في إدارة المياه": تدابير مكافحة الفساد لا تزال متخلفة. <https://newspaper.annahar.com>
- الجمعية العربية لمرافق المياه (أكوا)، (2015): النزاهة في قطاع المياه. الشبكة العربية للمعلومات البيئية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2010): بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي حول إدارة المياه العابرة والذي يصادف في 2009/03/22. فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016): التجمعات السكانية في محافظة جنين حسب نوع التجمع، وتقديرات أعداد السكان، 2007-2016. رام الله- فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016): كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016، رقم (17)، رام الله - فلسطين.
- أبو حجلة، ب. (2004): دراسة وبائية حول أثر المياه على الصحة في محافظة طوباس. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- الخطيب، ع. الرймаوي، إ. غيث، ل. التكروري، ع. (2009): "جودة المياه والوصول إليها في الأراضي الفلسطينية المحتلة". المجلة الصحية لشرق المتوسط، منظمة الصحة العالمية، المجلد 15، العدد 6.
- أبو دية، م. (2013): مكافحة الفساد في قطاع التربية والصحة والمياه - دراسات قطاعية، مشروع الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب، لبنان.
- السالم، ع. (أكتوبر، 2009): استراتيجية الحد من الفساد الإداري. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة إدارة المال العام: التخصيص والاستخدام وورشنة عمل تسوية المنازعات المالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة العربية السعودية.
- سلامة، ي. (2008): السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية "دراسة في الجغرافيا السياسية"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية، (2012): مراقبة أداء مزودي خدمات المياه في فلسطين. رام الله - فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية، (2014): الاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين. نحو بناء دولة فلسطينية من منظور مائي. رام الله - فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية، (2016): الخطة الاستراتيجية لسلطة المياه الفلسطينية 2016-2018. رام الله - فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية، (2016): الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه (2017-2022). رام الله - فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية، (2017): التقرير السنوي 2015-2017. رام الله - فلسطين.
- سلطة جودة البيئة، (2015): مصادر المياه: مشاكل وحلول. فلسطين. فاطين.

<http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache>

- شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالغربية (2015): برنامج دعم النزاهة والشفافية بالغربية - الباب الأول: السياق العام لتعزيز النزاهة في إدارة مرافق المياه. <https://alexwater.com.eg/2016/>
- الصايغ، م. (آب، 2016): المرأة والنزاهة في قطاع المياه. المجلة البيئية العربية الأولى، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، <http://afedmag.com/we>
- صحيفة الحدث، (2015، 27 أيار)، البدء بأعمال مشروع المياه شرق جنين بتكلفة 51 مليون دولار. <https://www.alhadath.ps/article/17497>
- الصوراني، غ. (2012): الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- أبو عبدالله، منتصر، (2014): برنامج تعزيز النزاهة في قطاع المياه: شركة مياه العقبة. الأردن.
- العتيلي، ش. (2018): المياه الفلسطينية... أزمة في الواقع وإشكال في التفاوض، موقع الجزيرة نت. <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/17b314bd-8c3f-44b1-bd02-bca890092509>
- علوان، م. (2017): خصائص مياه الشرب في محافظة خان يونس، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين.
- علي، محمود، (2012): تقرير حول النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الهيئات المحلية في قطاع غزة (التقرير 59). الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، فلسطين.
- الغامدي، ع. (2014): دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد. الملتقى العلمي - الجرام المستحدثة في ظل المتغيرات والتحول الإقليمي والدولية، (2-4/9/2014م). كلية العلوم الاستراتيجية، عمان - الأردن. ص ص 1-21.
- فرج الله، ن. وآخرون، (2015): في سبيل الحفاظ على المياه في لبنان: التقييم الوطني الشامل لنزاهة إدارة المياه. معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت - لبنان.
- فريجات، ف. الخطيب، ع. (2009): مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، واقع ظروف السكن في الأراضي الفلسطينية. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله - فلسطين.

- اللامي، م. (2007): الفساد بين الشفافية والاستبداد، ط1. مطبعة دانية، بغداد.
- مجلس تنظيم قطاع المياه، (2017): الطريق إلى الاستدامة: مقدمو خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين. https://www.wsrc.ps/cached_uploads/download/arabic-report-final-1494237851.pdf
- مجلس تنظيم قطاع المياه، (2017): ملخص أداء مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين 2014 - 2015، https://www.wsrc.ps/cached_uploads/download/water-report-2014-2015.pdf
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، (2011): واقع قطاع المياه في فلسطين. <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=9252>
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، (2016): مشاريع المياه في فلسطين. <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=2236>
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، (2013): نظام تعرفه المياه في الأراضي الفلسطينية بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. رام الله- فلسطين.
- منظمة الشفافية الدولية، (2005): نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، المركز اللبناني للدراسات- بيروت.
- الهندي، أ. (2016): تشجيع الاستثمار الخاص في مشاريع المياه: منافع ومآخذ. ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة (8)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، فلسطين.
- الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، (2004): تقرير حول أزمة مياه الشرب في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية (التقرير 29)، سلسلة تقارير خاصة، رام الله- فلسطين.
- وزارة الحكم المحلي، (2009): سبل مواجهة أزمة المياه المحتملة. <http://molg.ps/ar>
- وزارة الزراعة، (2017): جمعيات مستخدمي المياه. <http://www.moa.pna.ps/>
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، (2011): ورشة عمل حول النزاهة في قطاع المياه. رام الله- فلسطين. http://www.wafa.ps/ar_page
- وكالة فلسطين اليوم، (2016): نقص حاد في مياه الشرب تعانیه عدة أحياء بجنين. <https://paltoday.ps/ar/post/272914>

- وكالة معاً الإخبارية، (2016، 8 أيلول): رئيس سلطة المياه يوقع على "مشروع مياه قرى اليامون". <https://maannews.net/Content.aspx?id=866266>.

المراجع الأجنبية:

- Water Integrity Network. (2015): **Integrity management in water sector organizations- practical guidance to identify and manage Integrity risks to improve effectiveness of public and private water organizations.** http://www.wa-terintegritynetwork.net/wp-content/uploads/2015/02/winweb_IMtoolbox_ToolSheet_201508_EN_lores.

اتصالات شخصية:

- رئيس مجلس الخدمات المشترك (حزيران، 2018): مشروع مياه شرق جنين. اتصال شخصي
- رئيس مجلس الخدمات المشترك (حزيران، 2018): مشروع مياه اليامون والقرى المجاورة. اتصال شخصي
- معاذ أبو سعده (حزيران، 2018): أعداد السكان وحصّة الفرد في التجمعات المستفيدة من مشروع مياه شرق جنين. اتصال شخصي.
- معاذ أبو سعده (حزيران، 2018): أعداد السكان في التجمعات المستفيدة وحصّة الفرد من مشروع تأهيل الآبار في محافظة جنين. اتصال شخصي.

القوانين:

- قانون المياه رقم (3) لسنة 2002م.
- قانون رقم (14) لسنة 2014م بشأن المياه.

ملحق رقم 1: تحكيم الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الأستاذ الدكتور: المحترم

السلام عليكم ورحمة الله،،

يقوم الباحث بدراسة بعنوان (النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في محافظة جنين).

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التنمية المستدامة- مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية.

ولأغراض هذه الدراسة فقد قام الباحث ببناء الاستبانة المرفقة وتطويرها، راجياً منكم التكرم بقراءة فقراتها وتحكيمها من حيث:

1. مدى انتماء الفقرة للمجال الذي تندرج تحته، وملاءمتها لموضوع الدراسة.
2. شمولية المجال الواحد، ووضوح الفقرات وسلامتها العلمية واللغوية.
3. الإضافة أو الحذف أو التعديل كما ترونه مناسباً.
4. أية ملاحظات أو اقتراحات أخرى.

هذا وسيكون لآرائكم وتوجيهاتكم الأثر الفعال في تطوير الأداة وإخراجها بصورة ملائمة، لذا يرجى الباحث إبداء رأيكم في كل فقرة من فقرات الأداة.

شاكراً لكم تعاونكم مع وافر احترامي وتقديري

الباحث: محمد القادي

ملحق رقم 2: أسماء الأساتذة الأفاضل المحكمين للاستبيان:

الرقم	الاسم	التخصص	مكان العمل
1.	د. عامر مرعي	مدير وحدة ضمان الجودة	جامعة القدس
2.	د. عبدالرحمن التميمي	مدير عام جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين	جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين
3.	د. صبحي سمحان	مسؤول في سلطة المياه الفلسطينية	سلطة المياه الفلسطينية

ملحق رقم 3: الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم



عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة
جامعة القدس

الأخوة والأخوات المحترمين
تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بدراسة بعنوان: "النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في محافظة جنين"، وذلك كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات من جامعة القدس. يرجى من حضرتكم التعاون في استكمال البيانات من خلال الاستجابة على جميع فقرات الاستبانة، بوضع إشارة (X) أمام كل فقرة وتحت درجة التقدير التي تراها مناسبة، علماً بأن جميع إجاباتك ستستخدم لغايات البحث العلمي فقط.

وشكراً لكم على حسن تعاونكم

الباحث: محمد عبدالله القادي

القسم الأول:

المعلومات العامة : الرجاء وضع إشارة (×) في المكان المناسب لوضعك.

مكان العمل:

المسمى الوظيفي:

سنوات الخبرة:

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجال	الرقم
مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه						
					مواد قانون المياه الفلسطينية 2014 تعكس مكونات النزاهة؟	1.
					قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014 يلبي احتياجات إدارة قطاعات المياه والتنمية.	2.
					عملية المراقبة وتسلسل الصلاحيات واضحة وغير قابلة لسوء الفهم في قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014.	3.
					لمجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني مهمة واضحة في قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014.	4.
					لمجلس الوزراء الفلسطيني فعالية إشرافية على قطاع المياه.	5.
					شارك أصحاب المصلحة في صياغة قانون الماء الفلسطيني لسنة 2014؟	6.
					مواد قانون المياه الفلسطينية 2014 تشجع وجود البنية الأخلاقية الأساسية للعمل في قطاع المياه.	7.
مجال السياسات واللوائح						
					هناك سياسات مياه معتمدة توجه قطاع المياه الفلسطيني.	1.
					يتم إعداد هذه السياسات على مستوى مجلس الخدمات المشترك.	2.
					تعكس هذه السياسات مدى مفهوم النزاهة.	3.
					تُعبّر هذه السياسات عن مدى الإنصاف في الحصول على الموارد المائية.	4.

					5. يتم رصد تنفيذ السياسات المائية المعتمدة من قبل الجهات المختصة.
					6. هذه السياسات واضحة لأصحاب المصلحة.
					7. هناك وضوح لموقع مجلس الخدمات المشترك ضمن لوائح قانون المياه الفلسطيني.
					8. يتم الرجوع إلى قانون المياه الفلسطيني في حالة حدوث خلافات حول الصلاحيات.
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	مجالات الأنظمة
					1. هناك تطور واضح ومعتمد للأنظمة الخاصة بإدارة قطاع المياه.
					2. سلطة المياه الفلسطينية (كهيئة تنظيمية) لديها آليات وأدوات لرصد تطبيق مختلف أنظمة مياه الشرب .
					3. تقوم سلطة المياه الفلسطينية ومصالح المياه بالإبلاغ بشكل منتظم حول تطبيق نظم إدارة قطاع المياه.
					4. تعتبر أنظمة إدارة المياه معروفة وسهلة المنال.
					5. يتم تقديم تقارير دورية لمجلس تنظيم قطاع المياه.
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	مجالات معايير جودة المياه
					1. هناك معايير واضحة ومعتمدة لجودة المياه المستخدمة للشرب والزراعة ومياه التعبئة.
					2. يتم اعتماد معايير مياه الشرب وتطبيقها حسب مواصفات الجهات الرسمية (الصحة، الزراعة، المقاييس).
					3. يتم تقديم تقرير حول نوعية المياه إلى جهات الاختصاص.

					نتائج رصد جودة المياه هي في متناول المستفيدين.	4.
					هناك مشاركة لأصحاب المصلحة في صياغة معايير جودة المياه ومياه الصرف الصحي.	5.
					يتم متابعة الخلل الناتج عن نقص معايير جودة المياه وتصويبه.	6.
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	مجال التخطيط والميزانية	
					هناك خطة معتمدة لتطوير قطاع المياه في محافظة جنين.	1.
					تعكس الخطط المعتمدة احتياجات وأولويات قطاع المياه والصرف الصحي.	2.
					الخطة تعكس مكونات النزاهة (الشفافية والمساءلة والمشاركة) في قطاع المياه والصرف الصحي.	3.
					يتم مراقبة تنفيذ الخطة المالية ومراجعتها والمصادقة عليها.	4.
					يمكن الوصول إلى الخطط التنفيذية لقطاع المياه من خلال نشرها والإعلان عنها لأصحاب المصلحة.	5.
					يشارك أصحاب المصلحة في التخطيط ومراقبة التنفيذ.	6.
					يتم عمل تقييم لآلية تنفيذ الخطة بطريقة تشاركية مع مختلف أصحاب المصلحة.	7.
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	مجال قطاع التطوير (تنفيذ المشروع)	
					التقرير المقدم عن التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع يقدم للجهة المخولة.	1.

					2. المعلومات حول تنفيذ المشروع يمكن الوصول إليها ويتم نشرها.
					3. عملية التنفيذ تأخذ بعين الاعتبار مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين.
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	مجال إدارة الموارد البشرية
					1. يعتمد توظيف موظفين جدد على نظام الموارد البشرية حسب الشواغر.
					2. تتم ترقية الموظفين على أساس نظام الموارد البشرية.
					3. يتم رصد عملية الترقية.
					4. تتم متابعة الإجابة على شكاوى المواطنين.
					5. يتم الإعلان عن عملية التوظيف في وسائل الإعلام.
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	مجال الإدارة المالية (تمويل المشروع)
					1. يراعى استرداد التكاليف في إدارة المياه.
					2. يتم إقرار ميزانيات المشاريع/ البرامج من قبل الجهة المخولة باتخاذ القرار.
					3. المعلومات المالية بشأن الوضع المالي للمشروع يمكن الوصول إليها.
					مجال تخصيص المياه
					1. يتم تخصيص كميات المياه للمجتمعات المهمشة بناءً على سياسات معروفة ومعتمدة.
					2. يتبع تخصص كميات المياه للمجتمعات توازن العرض والطلب.
					3. جودة المياه تراعي معايير المواصفات والمقاييس.

					4. يتم رصد توفير المياه بكميات كبيرة لخدمة المناطق المختلفة والإفادة للجهة المخولة.
					5. يتم الإعلان عن تخصيص كمية المياه لمنطقة معينة ونشرها.
					6. المعلومات حول نوعية المياه تشارك مع أصحاب المصلحة والجمهور.
					7. تخصيص المياه يراعي في التوزيع العادل أساس احتياجات المناطق الجغرافية المختلفة.

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1.2	كميات المياه المتاحة في محافظة جنين مقارنة بالضفة الغربية2016	16
2.2	معدل الاستهلاك اليومي للفرد من المياه (جميع الأنواع). (مجلس تنظيم قطاع المياه-تقارير الأداء 2013-2014-2015-(2016)	27
3.2	كمية المياه المشتراة (مليون م3)، متوسط سعر البيع لكل متر مكعب من المياه والتكاليف التشغيلية لكل متر مكعب من المياه المباعة في مدينة جنين (مجلس تنظيم قطاع المياه-تقارير الأداء 2014-(2016-2015)	28
4.2	كمية المياه المشتراة (مليون م3)، متوسط سعر البيع لكل متر مكعب من المياه والتكاليف التشغيلية لكل متر مكعب من المياه المباعة في غرب جنين (مجلس تنظيم قطاع المياه-تقارير الأداء 2014-(2016-2015)	29
5.2	كمية المياه المشتراة (مليون م3)، متوسط سعر البيع لكل متر مكعب من المياه والتكاليف التشغيلية لكل متر مكعب من المياه المباعة في ميثلون (مجلس تنظيم قطاع المياه-تقارير الأداء 2014-2015- (2016)	31
1.3	الفرق بين دراسة الباحث والدراسات الواردة في البحث.....	36
1.4	أعداد السكان وحصّة الفرد في التجمعات المستفيدة من المشروع.....	40
2.4	أعداد السكان في التجمعات المستفيدة وحصّة الفرد من المشروع.....	42
3.4	أعداد السكان في التجمعات المستفيدة من المشروع وحصّة الفرد قبل ويعد المشروع.....	43
1.5	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير مكان العمل.....	49
2.5	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي.....	49
3.5	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.....	49
1.6	مفتاح المتوسطات الحسابية لسلم الإجابة.....	52

53	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه.....	2.6
55	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال السياسات واللوائح.....	3.6
56	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال الأنظمة.....	4.6
57	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال معايير جودة المياه.....	5.6
59	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال التخطيط والميزانية.....	6.6
60	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال قطاع التطوير.....	7.6
61	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال إدارة الموارد البشرية.....	8.6
62	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال الإدارة المالية.....	9.6
63	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال تخصيص المياه.....	10.6
65	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة الكلية.....	11.6
66	نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة للمقارنة بين وسطين حسابيين لعينتين مستقلتين (Independent Sample t-test) تبعاً لمتغير مكان العمل.....	12.6
69	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير المسمى الوظيفي.....	13.6
70	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير سنوات الخبرة.....	14.6

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
11	جرائم الفساد في الضفة للعام 2016	1.2
19	هيكلية قطاع المياه حسب قانون المياه الجديد	2.2
41	مشروع مياه شمال شرق جنين	1.4
41	مشروع تأهيل الآبار في محافظة جنين	2.4
45	خارطة توضيحية للمشاريع الثلاثة في محافظة جنين	3.4

فهرس الملاحق:

الصفحة	العنوان	الرقم
81تحكيم الاستبيان	1.3
82أسماء المحكمين للاستبيان	2.3
83الاستبيان	3.3

فهرس المحتويات

الرقم	المبحث	الصفحة
	إقرار	أ
	شكر وعرهان	ب
	المصطلحات	ج
	المختصرات	د
	ملخص الدراسة	هـ
	ملخص الدراسة بالإنجليزية	ز
	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
1.1	مقدمة	1
2.1	مشكلة الدراسة	4
3.1	مبررات الدراسة	4
4.1	أهمية الدراسة	4
5.1	أسئلة الدراسة	5
6.1	فرضيات الدراسة	5
7.1	حدود الدراسة	5
8.1	طريقة البحث	6
9.1	الجدول الزمني	6
	الفصل الثاني: الإطار النظري	
1.2	النزاهة في إدارة قطاع المياه	7
1.1.2	مفهوم النزاهة	7
2.1.2	مفهوم الشفافية	8
3.1.2	مفهوم المساءلة	9
4.1.2	مفهوم الفساد	10
5.1.2	الأشكال المتعددة للفساد في قطاع المياه	13
6.1.2	أساليب مكافحة الفساد في قطاع المياه	14
2.2	منطقة الدراسة	15
3.2	هيكلية قطاع المياه	16
1.3.2	الهيكل المؤسسي لقطاع المياه الفلسطيني	17

18مبادئ وأسس هيكلية قطاع المياه.....	2.3.2
20علاقة قطاع المياه بالوزارات الأخرى.....	3.3.2
21قطاع مياه الشرب في فلسطين ومدينة جنين.....	4.3.2
22مصدر مياه الشرب الرئيسي للفلسطينيين والاتصال بالشبكة العامة.	5.3.2
23جودة مياه الشرب.....	6.3.2
26حصّة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي.....	7.3.2
26الوضع المائي في جنين.....	8.3.2
32	الفصل الثالث: الدراسات السابقة	
32الجزء الأول: النزاهة لدى مزودي خدمات قطاع مياه الشرب.....	1.3
36الجزء الثاني: دراسات النزاهة في تنفيذ مشاريع مياه الشرب.....	2.3
36الفرق بين الدراسات السابقة ودراسة الباحث.....	3.3
39	الفصل الرابع: دراسة تحليلية للمشاريع المتعلقة بمياه الشرب	
39مشروع مياه شمال شرق جنين.....	1.4
41مشروع تأهيل الآبار في محافظة جنين.....	2.4
43مشروع مياه اليامون والقرى المجاورة.....	3.4
48	الفصل الخامس: الطريقة والإجراءات	
48منهج الدراسة.....	1.5
48مجتمع الدراسة.....	2.5
48عينة الدراسة.....	3.5
50أداة الدراسة.....	4.5
50صدق الأداة.....	5.5
50ثبات الأداة.....	6.5
51إجراءات الدراسة.....	7.5
51المعالجة الإحصائية للبيانات.....	8.5
51مفتاح تصحيح الأداة.....	9.5
52	الفصل السادس: نتائج الدراسة	
52النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.....	1.6
66نتائج فرضيات الدراسة.....	2.6

72 النتائج
74 الاستنتاجات
75 التوصيات
76 المصادر والمراجع
89 فهرس الجداول
91 فهرس الأشكال
92 فهرس الملاحق
93 فهرس المحتويات